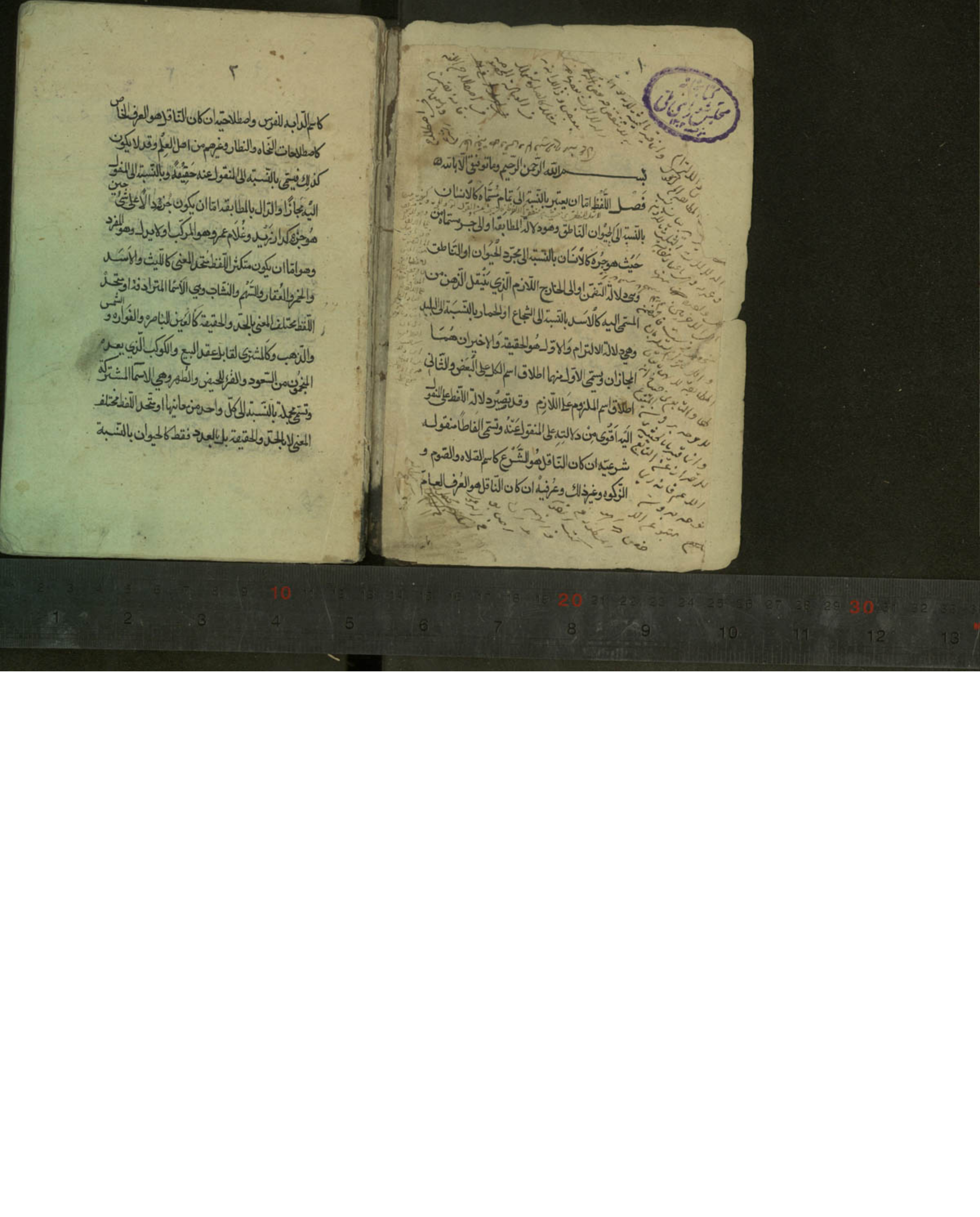




كتاب عيون الحكمة
تاليف الشيخ الرئيس
ابى على الحسين بن عبد الله
بن سينا قدس الله
روحه
108
كتابخانهٔ مجلس شوراى ملى
كتاب عيون الحكمة
ابن سينا
١٣٢١
٣٩٤٤



بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله

فصل اللفظ اما ان يعتبر بالنسبة الى تمام مسماه كالانسان
بالنسبة الى الحيوان الناطق وهو دلالة المطابقة او الى جزء مسماه من
حيث هو جزؤه كالانسان بالنسبة الى مجرد الحيوان او الناطق
وهي دلالة التضمن او الى الخارج اللازم الذي ينتقل الذهن من
المسمى اليه كالاسد بالنسبة الى الشجاع او الحمار بالنسبة الى البليد
وهي دلالة الالتزام والاول هو الحقيقة والاخيران هما
المجازان ويسمى الاول منهما اطلاق اسم الكل على البعض والثاني
اطلاق اسم الملزوم على اللازم وقد تصير دلالة اللفظ على المنقول
اليه اقوى من دلالته على المنقول عنه وتسمى الفاظا منقوله
شرعية ان كان الناقل هو الشرع كاسم الصلاه والصوم و
الزكوه وغير ذلك وعرفية ان كان الناقل هو العرف العام

كاسم الدابة للفرس واصطلاحية ان كان الناقل هو العرف الخاص
كاصطلاحات النحاه والنظار وغيرهم من اهل العلم وقد لا يكون
كذلك فيسمى بالنسبة الى المنقول عنه حقيقة وبالنسبة الى المنقول
اليه مجازا والدال بالمطابقة اما ان يكون جزؤه دالا على شيء حين
هو جزؤه كدار زيد وغلام عمرو وهو المركب او لا يدل وهو المفرد
وهو اما ان يكون متكثر اللفظ متحد المعنى كالليث والاسد
والخمر والعقار والسهم والنشاب وهي الاسماء المترادفة او متحد
اللفظ مختلف المعنى بالحد والحقيقة كالعين الباصرة والفوارة و الشمس
والذهب وكالمشتري لقابل عقد البيع والكوكب الذي يعده
المنجمون من السعود والقرء للحيض والطهر وهي الاسماء المشتركة
وتسمى مجملة بالنسبة الى كل واحد من معانيها او متحد اللفظ مختلف
المعنى لا بالحد والحقيقة بل بالعدد فقط كالحيوان بالنسبة

الى احاده والانسان بالنسبة الى اشخاصه والفرس بالنسبة الى
افراده وهي الاسماء المتواطية اي المتوافقة احادها في
معناها او متكثر اللفظ والمعنى جميعاً وهي الاسماء المتباينة سواء
دلت على الذات او دل الواحد على الذات والاخر على الصفة
كالسيف والصارم او على مجموع الذات والصفة كالمهند الدال
على ذات السيف مع وصف كونه منتسباً الى الهند او على صفة
الصفة كالناطق والفصيح ثم المفرد اما ان لا يستقل لان يخبر به
وهو الاداة او يستقل به وهو اما ان يدل على الزمان المعين
لوجوده بعوارضه وهي الهيات التي تعرض للمصدر في التصرف
كضرب يضرب وهو الكلمة او لا يدل وهو الاسم وهو اما ان
يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه كزيد وعمرو و
هو العلم لفظاً والجزئي والشخصي معنى او لا يمنع كالانسان وهو

الكلي ويسمى لفظاً مطلقاً وهو اما ان يكون تمام الماهية او داخلاً
فيها وهو الذي لا توجد الماهية الا بعد وجوده وتعدم عند
عدمه في الخارج والذهن جميعاً ويسمى ذاتياً لتلك الماهية
او خارجاً عنها وهو الذي لا يكون كذلك ويسمى عرضياً لها و
الداخل اما ان يكون مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقايق في
جواب ما هو وهو كمال الجزء المشترك بينها كالجوهر والجسم
والجسم ذي النفس والحيوان وهو الجنس لانه الكلي المقول
على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو وله اربع مراتب
او مقولاً على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب اي نوع هو وهو
كمال الجزء المميز كالناطق بالنسبة الى الحيوان وهو الفصل لانه
الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب اي نوع هو
وهو لا يجوز ان يكون عدمياً لان العدم لا يجوز ان يكون

جزءًا من الموجود ولا يجب ان يكون علة لوجود حصة النوع
من الجنس لان الجسم النامي جنس للنبات والحيوان متمايز
كل واحد منهما عن الآخر بقوى قايمة بتلك الاجسام والقايم
بالشيء محتاج اليه فيستحيل ان يكون علة له والفصل
يكون مقسمًا للجنس مقومًا للنوع وكلما قوم الجنس قوم النوع
ولا ينعكس وكلما قسم النوع قسم الجنس ولا ينعكس واما نفس الماهية
فهو اما ان يكون مقولًا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في
جواب ما هو كالانسان بالنسبة الى احاده وهو النوع الحقيقي
لانه الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب
ما هو او يكون موضوعًا لما فوقه من الجنس وقسمًا منه على معنى
انه يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو كالانسان
بالنسبة الى الحيوان وهذا الاعتبار هو النوع الاضافي وله

ايضًا اربع مراتب لانه اما ان يكون فوقه نوع لكن ليس تحته نوع
كالفرس وهو النوع الاخير ويسمى نوع الانواع او بالعكس كالجسم
وهو النوع العالي او فوقه نوع وتحته نوع كالحيوان والجسم
الثاني فهو النوع المتوسط او لا يكون فوقه نوع ولا تحته نوع
كالملك وهو النوع المفرد وهكذى نقول في مراتب الجنس الا
ان العالي ثم وهو الجوهر هو جنس الاجناس لا الجنس الاخير
والجنس المفرد هو العقل ان لم يكن الجوهر جنسًا واما الخارج
عن الماهية فهو اما ان يكون لازمًا لها مختصًا بنوع واحد
كالضاحك بالقوة بالنسبة الى الانسان وهو الخاصة او بأكثر
من نوع واحد كالمتحرك والموجود بالنسبة الى انواع كثيرة
وهو العرض العام او لا يكون لازمًا لها وهو العرض المفارق
وهو ايضًا قد يسمى خاصة ان كان مختصًا بنوع واحد وعرضًا

عامًّا ان كان قد يوجد فى اكثر من نوع وحدٍ وهو امّا ان يكون
شرح الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل او بطيء الزوال كالشيب
والشباب ثم المركب اما ان يكون تقييديًا كالحيوان الناطق
فى حدّ الانسان او خبريًا وهو القضية او لا تقييديًا ولا
خبريًا وهو امّا ان يفيد طلب شيء افادة اوليّة او لا يفيد
فان كان الاوّل فالمطلوب امّا ماهيات الاشياء وهو الاستفهام
او فعل يصدر عن المخاطب وهو مع الاستعلاء امر ومع
الخضوع سوال ومع التساوي التماس وبه ظهر الفرق بين
قولنا ما الروح وبين قولنا افهمنى ماهية الروح لان المطلوب
فى الاولى ماهية الروح وفى الثانى افهام تلك الماهيّة
وان كان الثانى فهو التنبيه ويندرج فيه التمنى والترجي
والقسم والنداء ٥ واما التحرير فهو امّا ان يكون بالجنس

والفصل كقولنا الانسان هو الحيوان الناطق وهو الحدّ التام
او بالفصل وحده كقولنا الانسان هو الناطق وهو
الحدّ الناقص او بالجنس والخاصة كقولنا الانسان هو
الحيوان الضاحك وهو الرسم التام او بالخاصة وحده كقولنا
الانسان هو الضاحك وهو الرسم الناقص ٥ امّا القضية
فهي قول يحتمل التصديق والتكذيب كقولنا الجسم متحرك اي
الجسم له الحركة ويسمّى حمل الاشتقاق وكقولنا المتحرك جسم
اي الذي له الحركة هو الجسم ويسمّى حمل المواطاة والحكم فى القضية
امّا ان يكون جازمًا كما ذكرنا وهو الحملي او معلقًا على شرط
وهو الشرطي ثم التعلق امّا ان يكون تعلق اللزوم وهو المتصلة
كقولنا كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او تعلق
العناد وهو المنفصلة كقولنا كل عدد امّا زوج واما فرد ٥

اما القضية الحملية فلا بد لها من موضوع وهو المحكوم عليه ومحمول
وهو المحكوم به وهما الموصوف والصفة في اصطلاح الكلام
والمبتدا والخبر في النحو وليس من شرط كون الشي موضوعا
كونه هو هو بالفعل وقت كونه موضوعا بل يكفي في كونه
موضوعا مجرد كونه هو هو بالفعل في الجملة سواء كان ماضيا
او حاضرا او مستقبلا وهو وهو ان كان شخصيا سميت
القضية مخصوصة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب
وان كان كليا وهو اما ان يكون مسورا بسور كلا او بعض
او لا شي ولا واحد او ليس كل او ليس بعض او بعض ليس
وهو اللفظ الدال على كمية القدر الذي ثبت له الحكم
وتسمى القضية محصورة مسورة او لم تكن مسورة وتسمى مهملة
موجبة كانت او سالبة كقولنا الانسان ضاحك الانسان

ليس

ليس بضاحك وهو في قوة الجزوية لتوقف صدقها على
صدق الجزية دون الكلية ٥ والقضية المحصورة
تنقسم الى كلية وهي المسورة بسور كل او لا شي ولا واحد وتسمى
عامة والى جزوية وهي المسورة بسور بعض او ليس كل وتسمى
خاصة ثم كل واحد من الكلية والجزئية تنقسم الى موجبة وهي
التي حكم فيها بثبوت شي لشي سواء كانا وجوديين او عدميين
او احدهما وجوديا والاخر عدميا وتسمى مثبتة والى سالبة
وهي التي حكم فيها بلا ثبوت شي لشي على ما ذكرنا من التقسير
وتسمى نافية فاذا المحصورات اربع وهي هذه كل انسان
حيوان فبعض الحيوان انسان لا شي من الانسان بفرس و
بعض الحيوان ليس بفرس وليس كل حيوان فرسا ايضا
اذ لا تفاوت بينها في المعنى ثم كل واحد من الموجبة والسالبة

تنقسم الى معدولة وهي التي جعل حرف السلب فيها جزءا من الموضوع
او المحمول او منهما جميعا كقولنا كل ما ليس بحي فهو جماد وكل جماد
فهو غير عالم فكل ما ليس بحي فهو غير عالم والى محصلة وبسيطة وهي
التي لا يكون كذلك والمحصلة مختصة بالموجبة والبسيطة با
لسالبة والامتياز انما يكون بتقديم حرف السلب على الرابطة
ان كانت القضية ثلاثية اما اذا كانت ثنائية فذلك
اما بالنية او بالاصطلاح ٥ فصل في جهات القضايا
لا بد لنسبة المحمولات الى الموضوعات من كيفية ايجابية
لانها اما ان تكون بالقوة وهو الامكان الخاص او بالفعل
وهو الاطلاق العام ثم الفعل اما ان يكون بالدوام وهي
اللادائمة ثم الدوام اما ان يكون بالضرورية وهي الضرورية
المطلقة او لا بالضرورة وهي اللاضرورية فهذه الستة

في جهة القضايا على معنى انه لا يمكن خلو شي من القضايا عنها
في نفس الامر الا انها قد لا تذكر فلا يكون موجهة بها في اللفظ
وان كان يستحيل ان لا تكون موجهة باحدى هذه الجهات
في نفس الامر وهي الممكنة العامة المحتملة لهذه القضايا ان كانت
مقيدة بالامكان العام وهي التي حكم فيها بارتفاع الضرورة
عن جانبها المخالف لها كقولنا كل نار حار بالامكان العام
وكل حار محرق بالامكان العام فكل نار محرقة بالامكان
العام ٥ واما ان لم تكن موجهة في اللفظ بقيد اصلا
فلا بد من الاستقسار لتتبين انها ما هي وان كانت موجهة
في اللفظ باحدى ما ذكرنا من الجهات فهي اما ان تكون
موجهة بالامكان الخاص وهي الممكنة الخاصة التي حكم فيها
بارتفاع الضرورة عن جانبي الوجود والعدم جميعا كلية

كانت او جزئية موجبة كانت او سالبة كقولنا كل ذهب ب
بالامكان الخاص وكل ذايب منعقد بالامكان الخاص فكل
ذهب منعقد بالامكان الخاص او موجهة بالاطلاق العام
وهي المطلقة العامة اي التي حكم فيها باصل ثبوت المحمول
للموضع او سلبه عنه بالفعل كقولنا كل فرس صهال بالاطلاق
العام ولا شي من الصهال بناهق بالاطلاق العام فلا شي من
الفرس بناهق بالاطلاق العام او موجهة بالدوام وهي
اما بحسب دوام ذات الموضوع وهي الدايمة اي التي حكم
فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بحسب دوام
ذات الموضوع كقولنا دايما كل جسم مولف ودايما لا
شي من واجب الوجود بمولف فدايما لا شي من الجسم بواجب
الوجود او بحسب وصف الموضوع اما مطلقا وهي العرفي

التي

التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بحسب
دوام وصف الموضوع كقولنا كل حيوان حساس ما دام حيوانا
ولا شي من الحيوان بجماد ما دام حيوانا فبعض الحساس
ليس بجماد ما دام حساسا او مقيدا بقيد اللادوام
وهي العرفية الخاصة التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول
للموضوع او سلبه عنه دايما بحسب دوام ذات الموضوع
بل بحسب دوام وصف الموضوع كقولنا لا شي من المسكر بعنب
لا دايما بل ما دام مسكرا وكل خمر مسكر لا دايما بل ما دام خمرا
فلا شي من العنب بخمر لا دايما ما دام عنبا او موجهة بجهة
اللادوام وهي الموجودية اللادايمة اي التي حكم فيها
بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه لا دايما كقولنا بعض
الانسان ضاحك بالفعل لا دايما ولا شي من الضاحك

بالفعل بنايم لا دايمًا فبعض الانسان ليس بنايم لا دايمًا و
موجهة بجهة الضرورة وهي اما بحسب دوام ذات الموضوع
كما في الدايمة وهي الضرورية المطلقة اي التي حكم بدوام
ضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بحسب دوام
ذات الموضوع كقولنا بالضرورة كل جسم ممكن وبالضرورة
لا شي من الممكن بممتنع فبالضرورة لا شي من الجسم بممتنع او بحسب
دوام وصف الموضوع اما مطلقًا كما في العرفي العام وهي
المشروطة العامة التي حكم فيها بدوام ضرورة ثبوت المحمول
للموضوع او سلبه عنه بحسب دوام وصف الموضوع كقولنا
بالضرورة كل كاتب متحرك ما دام كاتبًا بالضرورة لا شي من
المتحرك بساكن ما دام متحركًا فبالضرورة لا شي من الكاتب
بساكن ما دام كاتبًا او مقيدًا بقيد اللادوام كما في العرفي

الخاص

الخاص وهي المشروطة الخاصة اي التي حكم فيها بدوام ضرورة
ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه لا دايمًا بحسب دوام ذات
الموضوع بل بحسب دوام وصف الموضوع كقولنا بالضرورة
لا شي من اليقصان بنايم لا دايمًا بل ما دام يقضانًا وبالضرورة
كل مسبوت نايم لا دايمًا بل ما دام مسبوتًا فبالضرورة لا
شي من اليقصان بمسبوت لا دايمًا بل ما دام يقضانًا او بحسب
الوقت اما معينًا وهي الوقتية اي التي حكم فيها بضرورة
ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه لا دايمًا بل بحسب وقت
معين كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف لا دايمًا بل وقت
حيولة الارض بينه وبين الشمس وبالضرورة لا شي من القمر
لا دايمًا بل عين هذا الوقت فبالضرورة بعض المنخسف ليس
بعض لا دايمًا بل في عين هذا الوقت او غير معين وهي المنتشرة

التی حکم فیها بضرورة بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه لا
دائما بل بحسب بعض الاوقات کقولنا بالضرورة کل انسان
متنفس لا دائما بل فی بعض الاوقات وبالضرورة لا شیء من الانسان
بمتنفس لا دائما بل فی بعض الاوقات او موجهة بجهة
اللاضروریة وهی الموجودیة اللاضروریة ای التی حکم فیها
بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه لا بالضرورة کقولنا
کل کاتب متحرک لا بالضرورة المطلقة وبعض الانسان کاتب
لا بالضرورة المطلقة فبعض المتحرک انسان بالاطلاق العام
فجملة القضایا التی فصلناها ثلثة عشر قضیة وهی الممکنة
الخاصة والمطلقة العامة والدائمة والعرفی العام والعرفی
الخاص والوجودیة اللادائمة والضروریة المطلقة والمشروطة
العامة والمشروطة الخاصة والوقتیة والمنتشرة والوجودیة

فصل

فصل فی التناقض وهو اختلاف قضیتین بالسلب
والایجاب بحیث یقتضی لذاته ان یکون احدهما صادقة
والاخری کاذبة اما بعینه کما فی الواجب والممتنع والممکن
الماضی والممکن الحاضر او بغیر عینه کما فی الممکن المستقبل اذ لو
تعین احد الطرفین للوقوع لخرج عن الامکان ولبطل
الاختیار هذا بالنظر الی ذاته اما بالنظر الی السبب فالتعین
لیس الا له ثم اعلم بان القضیة ان کانت مخصوصة
کفی فی التناقض وحدة الموضوع ویندرج فیها وحدة الشرط
والجزء والکل ووحدة المحمول ویندرج فیها وحدة المکان
والاضافة والقوة والفعل ووحدة الزمان وان کانت
محصورة وجب الاختلاف ایضا فی الکمیة لان الکلیتین
قد یکذبان کقولنا کل موجود ممکن لا شیء من الموجود بممکن

دقة

والجزئيتان قد تصدقان كقولنا بعض الموجود ممكن وبعضه
ليس بممكن واذا اختلفا في الكم اقتسما الصدق والكذب كقولنا
كل موجود ممكن بعض الموجود ليس بممكن ولما امتنع تحقق
التناقض الا مع وحدة الزمان وكان في تحقيقها عسر افردنا
كل واحد من القضايا بالذكر **المطلقة العامة** لا
يناقضها شي من نوعها لانها محتملة للادوام بتقدير ان
تكون المادة ذلك لم يتحقق المنافاة بين السلب والايجاب
لاحتمال ان يكون زمان احدهما غير زمان الاخر بل لا
بد من اعتبار قيد الدوام في نقيضها لان السلب الدائم
ينافي الايجاب دام او لم يدم ثم الدائم قد يكون ضروريا
وقد لا يكون ولا يجوز ان يعتبر احد هذين القيدين
في نقيض هذه المطلقة لصحة اجتماع المطلقة مع كل واحد

من

من القيدين على الكذب عند ما يكون الصادق القسم الاخر
فثبت وجوب اعتبار قيد الدوام في نقيض هذه المطلقة و
وكما ان المطلقة العامة لا يناقضها شي من نوعها فكذا غيرها
من القضايا لا يناقضها من نوعها شي لصحة اجتماعها على الكذب
عند ما يكون الصادق ما خالفه في الجهة بل الذي يناقضها
هو الذي يخالفها في الكم والكيف والجهة جميعا ثم اعلم
بان القضايا تنقسم الى ما يكون ذات جزء وهو الذي لم يتعرض
فيه لحرف السلب ولا للطرفين جميعا كالممكنة العامة
والمطلقة العامة والدائمة والعرفي العام والضرورية
المطلقة والمشروطة العامة والى ما يكون ذات جزئين
وهو الذي يتعرض فيه للطرفين جميعا كالممكنة الخاصة
التي تعرض فيها الارتفاع الضرورة عن الجانبين جميعا

اولحرف السّلب كالخاصيتين والوقتيتين والوجوديتين
فنقيض قسم الاول ذوجزء وهو المخالف له فى الكم والكيف
والجهة جميعًا ونقيض القسم الثانى ذوجزين وهو الموافق له
فى الكيف المخالف فى الكم والجهة او المخالف له فى الكم والكيف
والجهة جميعًا فنقيض الممكنة العامة الضرورى المخالف لها
فى الكم والكيف والجهة كقولنا بعض النار ليس بحارة بالضرورة
ونقيض الممكنة الخاصة انها ليست كذلك بل الصادق اما
الضرورى الموافق او المخالف كقولنا بالضرورة بعض الذهب
ليس بذايب او بالضرورة بعضه ذايب ونقيض المطلقة
العامة الدايمة المخالفة لها كقولنا بعض الفرس ليس بصهّال
دايمًا ونقيض الدايمة المطلقة العامة المخالف لها كقولنا بعض
الجسم ليس بمولف بالاطلاق العام ونقيض العرفى العام المخالف

لها

لها فى بعض اوقات الوصف كقولنا بعض الحيوان ليس بحساس
حين هو حيوان بالاطلاق العام ونقيض العرفى الخاص انها
ليست كذلك بل الصادق اما المخالف لها فى بعض اوقات
الوصف او الموافق الدايم كقولنا بعض المسكر عنب حين هو
مسكر او بعضه ليس بعنب دايمًا نقيض الوجودية اللادايمة
انها ليست كذلك بل الصادق اما الدايم الموافق او المخالف
كقولنا لا شى من الانسان بضاحك بالفعل دايمًا او كل
انسان ضاحك بالفعل دايمًا او نقيض الضرورية المطلقة
الممكنة العامة المخالفة لها كقولنا بعض الجسم ليس بممكن
بالامكان العام ونقيض المشروطة العامة المخالف لها فى
بعض اوقات الوصف كقولنا بعض الكاتب ليس بمتحرك
حين هو كاتب بالامكان العام ونقيض المشروطة الخاصة انها

حين م

ليست كذلك بل الصادق اما المخالف لها في بعض اوقات
الوصف او الموافق الدائم كقولنا بعض اليقضان نائم حين
هو يقضان بالامكان العام او بعضه ليس بنائم دائما ونقيض
الوقتية انها ليس كذلك بل الصادق اما المخالف الدائم
للضرورة عن ذلك الوقت المعين او الموافق الدائم كقولنا
بعض القمر ليس بمنخسف بالامكان العام وقت حيلولة الارض
بينه وبين الشمس او بعضه منخسف دائما ونقيض المنتشرة
انها ليست كذلك بل الصادق اما المخالف الرافع الضرورة
عن جميع الاوقات او الموافق الدائم كقولنا لا ضرورة في
تنفس الانسان في شيء من الاوقات او بعض الانسان
متنفس دائما ونقيض الوجودية اللاضرورية انها ليست
كذلك بل الصادق اما المخالف الدائم او الموافق الضروري



كقولنا بعض الكاتب ليس بمتحرك دائما او بعضه متحرك بالضرورة
في العكس وهو تصيير المحكوم عليه بالسلب والايجاب
محكوما به والمحكوم به محكوما عليه مع بقاء السلب والايجاب
بحاله والصدق والكذب بحاله ثم اعلم بان القضايا
تنقسم الى موجب وسالب اما الموجب فالفعلي منها وهو ما
عدا الممكنتين كليا او جزئيا ينعكس جزئيا لا كليا لاحتمال
كون المحمول اعم من الموضوع وامتناع كون الاخص محمولا
على كل الاعم والا لبطل العموم هذا خلف ومطلقا عاما في الجهة
والا لصدق نقيضه وهي السالبة الكلية الدائمة فتنعكس
كنفسها وعكس نقيض عكس القضية منافض لتلك القضية
ويلزم اجتماع النقيضين على الصدق وهو محال كقولنا
كل انسان حيوان فبعض الحيوان انسان بالاطلاق العام

كان صح

والا لصدق نقيضه وهو قولنا لاشئ من الحيوان بانسان دائما
فتنعكس كنفسها لاشئ من الانسان بحيوان دائما وقد كان كل
انسان حيوانا بالاطلاق العام هذا خلف وينتظم ايضا من
القضية الموجبة ونقيض عكسها قياس سالب للشئ عن نفسه
دائما محال كقولنا كل انسان حيوان فبعض الحيوان انسان
بالاطلاق العام والا لصدق نقيضه وهو قولنا لاشئ
من الحيوان بانسان دائما وقد كان كل انسان حيوان
فينتج لاشئ من الانسان بانسان دائما هذا خلف واما
الممكنتان فتنعكسان على كل حال جزئيتان فى الكم
كما ذكرناه وممكنا عاما فى الجهة والا لصدق نقيضها وهو
السالبة الكلية الضرورية ويلزمه المحال لما ذكرناه
واما السالب فالجزئى منه لا ينعكس لاحتمال كون



المحمول اخص من الموضوع وامتناع كون الاعم مسلوبا عن الاخص
والا لبطل الخصوص والعموم مطلقا واما السالبة الكلية
فسبع منها وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة
العامة لا تنعكس لامتناع العكس فى اخصها وهو الوقتية
لانه لا يصدق ان يقال لاشئ من الانسان بمتنفس بالاطلاق العام
ولا يصدق ان يقال فى عكسه لاشئ من المتنفس بانسان اذ
بعض ما يقال انه متنفس هو واجب الاتصاف بالانسانية
ويصدق ايضا ان يقال لاشئ من القمر بمنخسف وقت التربيع
مع انه لا يصدق ان يقال لاشئ من المنخسف بقمر لان
القمر منخسف بالاطلاق العام وذلك يكفى فى كونه موصوفا
بهذا الوصف فيكون بعض المنخسف قمرا بالضرورة وذلك
مما ينافى السلب الكلى باى وجه كان فثبت بهذا البرهان

ان الوقتي لاينعكس ومتى امتنع العكس في الاخص امتنع في الاعم
لوجوب صدق الاعم في مواد الاخص وامتناع العكس في تلك
المواد واما الستة الباقية فاربع منها وهي الدايمة والعرفية
والعامتان تنعكس كانفسها والا لصدق نقيضها وهي الموجبة
الجزئية اللايقة بكل واحد من هذه القضايا الاربع ويلزم
منها المحال لوجهين احدهما بطريق تركيب نقيض العكس
مع الاصل حتى ينتج سلب الشيء عن نفسه وهو محال كقولنا
بعض الساكن متحرك حين هو ساكن ولا شيء من المتحرك
بساكن ما دام متحركا فبعض الساكن ليس بساكن حين
هو ساكن هذا خلف على ما سياتي في اختلاط الصغرى
الوقتي مع الكبرى العرفيين في موضعه انشا الله تعالى
والثاني بطريق عكس النقيض حتى ينعكس الى نقيض

الاصل

الاصل لان عكس نقيض عكس القضية مناقض لتلك القضية
فيلزم اجتماع النقيضين على الصدق وهو محال وذلك قولنا
بعض الساكن متحرك حين هو ساكن فبعض المتحرك ساكن
حين هو متحرك وقد كان لا شيء من المتحرك بساكن ما دام
متحركا هذا خلف ولاجتماع صفتي السكون والحركة في هذا
الذات حين صدق قولنا بعض الساكن متحرك حين هو
ساكن **والوجه الثالث** وهو ان المحمول مع
الموضوع مما يتضادان والمضادة ابدا انما تكون من الجا
نبين
وهكذا نقول في انعكاس الخاصيتين في القدر المشترك
فيه بينهما وبين العامتين الا انهما لا ينعكسان الى عامتيهما
لان كل واحد منهما يحتمل للضروري والضروري منعكس
كنفسها وعكس العكس اصل فيلزم ان يصير غير الضروري

ضروريًا وهو محال ولا ينعكسان كنفسهما ايضًا لانه
يصدق ان يقال لا شيء من الكاتب بساكن لا دايمًا بل مادام
كاتبًا والا يصدق في عكسه لا شيء من الساكن بكاتب لا
دايمًا بل مادام ساكنًا لان بعض الساكن ساكن دايمًا
وهو الارض فلزم ان يكون سلب الكتابة عن الارض
دايمًا وهو محال واذا بطل العموم والخصوص في عكسهما
تعين ان يكون عكسهما عامًا في البعض خاصًا في البعض
الآخر ٥ فصل في عكس النقيض وهو ان يجعل مقابل
المحكوم عليه بالسلب والايجاب محكومًا به ومقابل
المحكوم به محكومًا عليه مع بقاء السلب والايجاب بحاله
والصدق والكذب بحاله ثم اعلم بان القضايا
تنقسم الى موجب وسالب كما ذكرنا اما الموجب فسبع

منها وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة
العامة لا تنعكس موجباتها كما لا تنعكس سوالبها في العكس
المستوي لامتناع العكس في اخصها وهي الوقتي وامتناع
العكس في الاعم عند امتناعه في الاخص لانه يصدق ان
يقال كل انسان متنفس بالانتشار ولا يصدق عكس نقيضه
وهو كل ما ليس بمتنفس بالانتشار ليس بانسان اذ بعض
ما يقال له انه ليس بمتنفس هو واجب الاتصاف بالانسانية
ويصدق ايضًا ان يقال كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض
بينه وبين الشمس ولا يصدق عكس نقيضه كل ما ليس بمنخسف
ليس بقمر اذ بعض ما يقال له انه ليس بمنخسف هو واجب
الاتصاف بالقمرية الا اذا اخذت نقيض محمول الوقتي
موضوعًا موقتًا فحينئذ ينعكس كما في عكس المستوي

لكن ذلك لا يكون عكس النقيض لان ذلك ليس نقيض المحمول
فقط فيصدق ايضا ان يقال كل انسان كاتب بالامكان
الخاص ولا يصدق عكس نقيضه كل ما ليس بكاتب ليس
بانسان اذ بعضه ما يقال انه ليس بكاتب هو واجب
الاتصاف بالانسانية فثبت بهذه الادلة القاطعة
ان هذه الموجبات لا تنعكس عكس النقيض الا اذا اخذت
عكس النقيض دائم الموضوع او ضرورية فينعكس دائم
الحمل او ضرورية الوجوب انتفا الملزوم عند انتفا اللازم
والا الكذب اللزوم وصدق نقيضه كقولنا كل انسان
نائم بالاطلاق العام فكل ما ليس بنائم دائما ليس بانسان
دائما لانتفا الملزوم وهو الانسان عند انتفاء اللازم
وهو اصل ثبوت النوم له والا الكذب اللزوم وصدق

ومن شرط عكس النقيض ان يكون الموضوع فيه نقيض المحمول فقط

زم

نقيضه

نقيضه وهو قولنا بعض الانسان ليس بمتنفس دايما وقد
كان كل انسان متنفس بالاطلاق العام هذا خلف وقس
الباقي عليه واما البسيطة الباقية فتنعكس موجباتها
كنفسها كما تنعكس سوالبها في العكس المستوي لوجوب
انتفاء الملزوم عند انتفاء اللازم والا لكذب وصدق
نقيضه اما الدايمة فكقولنا دايما كل جسم مولف فدايما
كل ما ليس بمولف ليس بجسم لانتفاء الملزوم عند انتفاء
اللازم والا لكذب اللزوم وصدق نقيضه وهو قولنا
بعض الجسم ليس بمولف بالاطلاق العام وقد كان كل
جسم مولفا دايما هذا خلف واما العرفية العامة
فكقولنا كل حيوان حساس ما دام حيوانا فكل ما ليس
بحساس ليس بحيوان ما دام ليس بحساس لانتفاء الملزوم

تها

اللزوم م

عند انتفاء اللازم والا لكذب اللزوم وصدق نقيضه
وهو قولنا بعض الحيوان ليس بحساس حين هو حيوان
وقد كان كل حيوان حساس ما دام حيوانا هذا خلف
واما العرفية الخاصة فكقولنا كل خمر مسكر لا دايما بل
ما دام خمرا فكل ما ليس بمسكر ليس بخمر لا دايما في البعض
ويحتمل الدوام والادوام في البعض الاخر كما في العكس
المستوي بل ما دام ليس بمسكر لوجوب انتفاء الملزوم عند
انتفاء اللازم والا لكذب اللزوم وصدق نقيضه
وهو قولنا بعض الخمر ليس بمسكر حين هو خمر وقد كان
كل خمر مسكر لا دايما بل ما دام خمرا هذا خلف ٥
واما الضرورية المطلقة فكقولنا بالضرورة كل جسم
ممكن فبالضرورة كل ما ليس بممكن ليس بجسم لانتفاء الملزوم

عند انتفاء اللازم والا لكذب اللزوم وصدق نقيضه
وهو قولنا بعض الجسم ليس بممكن بالامكان العام وقد كان
بالضرورة كل جسم ممكن هذا خلف ٥ واما المشروطة العامة
فكقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك ما دام كاتبا فبالضرورة
كل ما ليس بمتحرك ليس بكاتب ما دام ليس بمتحرك لانتفاء
الملزوم عند انتفاء اللازم والا لكذب اللزوم الضروري
وصدق نقيضه وهو قولنا بعض الكاتب ليس بمتحرك
ما دام كاتبا هذا خلف ٥ واما المشروطة الخاصة
فكقولنا بالضرورة كل مسبوت نايم لا دايما بل ما دام
مسبوتا فبالضرورة كل ما ليس بنايم ليس بمسبوت
لا دايما في البعض ويحتمل الدوام والادوام في البعض
الاخر كما سبق بل ما دام ليس بنايم لانتفاء الملزوم

عند انتفاء اللازم ولا لكذب اللزوم وصدق نقيضه وهو
قولنا بعض المسبوت ليس بنائم حين هو مسبوت بالامكان
العام وقد كان بالضرورة كل مسبوت نائم لا دائما بل
ما دام مسبوتا هذا خلف وامّا الموجبة الجزئية
فلا يلزمها عكس النقيض لاحتمال كون الموضوع اعم من
نقيض المحمول وامتناع كون نقيض الاعم محمولا على كل
الاخص لتباينهما والا لبطل الخصوص مطلقا كقولنا بعض
الانسان حيوان لا يلزمه عكس النقيض وهو قولنا
بعض اللاحيوان انسان لان الموضوع وهو لا انسان اعم
من نقيض المحمول وهو اللاحيوان لكون الاول سلبا
للاخص وكون الثاني سلبا للاعم وكون سلب
الاخص من غير عكس وكون المستلزم للشئ من غير عكس

اخفق

اخص من ذلك الشي واذا كان اللاحيوان اخص من
اللاانسان كان اللاانسان اعم من اللاحيوان ضرورة
فثبت ان اللاانسان اعم من اللاحيوان فيمتنع ان
يكون الانسان الذى هو نقيض اللاانسان محمولا على
اللاحيوان والا لم يكن اللاحيوان مستلزما اللاانسان
ولا اخص منه مع اناد للناد لالة قاطعية على ان
اللاحيوان اخص من اللاانسان ومستلزم له وامّا
السوالب فالفعلي منها وهو ما عدا الممكنتين كليا كان
او جزئيا يلزم منه عكس النقيض لوجوب صدقه في اعمها
وهي المطلقة العامة فيصدق في الاخص لاستلزام الا
الاعم المستلزم لعكس النقيض وكون المستلزم الشئ
مستلزما لذلك الشئ لكن ينعكس جزئيا لا كليا لاحتمال

خص ه

كون النقيض المحمول اعم من الموضوع واستلزام سلب نقيض
الموضوع عن كل واحد واحد من نقيض المحمول حمل
الموضوع على كل واحد واحد من نقيض المحمول وامتناع
كون الاخص محمولاً على كل الاعم والا لبطل الخصوص
ومطلقاً عاماً في الكيف الا لصدق نقيضه وهي الموجبة
الكلية المعدولة الدايمة المستلزمة لعكس النقيض و
هي الموجبة الكلية الدايمة المحصلة المناقضة لذلك
السالب الصادق فيلزم اجتماع النقيضين على الصدق
وهو محال كقولنا لا شيء من الانسان بكاتب بالاطلاق
العام لا يلزم ولا شيء من اللاكاتب بلا انسان بالاطلاق
العام لان هذا السلب الكلي انما يصدق ان لو كان
كل لاكاتب انساناً بالاطلاق العام والا لكان بعض

اللاكاتب ليس بلا انسان دايماً وقد كان لا شيء من اللا
كاتب بلا انسان بالاطلاق العام هذا خلف ولا
شك في ان اللاكاتب اعم من اللاانسان فيلزم كون
الاخص محمولاً على كل الاعم وهو محال والا لبطل الخصوص
لكن يلزم ليس كل لاكاتب لا انسان بالاطلاق العام
والا لصدق نقيضه وهو قولنا كل لاكاتب لا انسان
دايماً فيلزم منه عكس النقيض وهو قولنا كل انسان
كاتب دايماً وقد كان لا شيء من الانسان بكاتب با
لاطلاق العام هذا خلف **واما الممكنان**
كلياً كان او جزئياً فيلزمها عكس النقيض لا كلياً بعين
ما ذكرنا بل جزئياً في الكم وممكناً عاماً في الكيف والا
لصدق نقيضه المستلزم لعكس النقيض المناقض الممكنتين

فيلزم اجتماع النقيضين على الصدق وهو محال كقولنا
لا شيء من الانسان بنايم بالامكان العام يلزمه عكس
النقيض ليس كل لا نايم لا انسان بالامكان العام والا
لصدق نقيضه وهو قولنا بالضرورة كل لا نايم لا انسان
فيلزمه عكس النقيض وهو قولنا بالضرورة كل انسان
نايم وقد كان لا شيء من الانسان بنايم بالامكان العام
هذا خلف **واما الشرطية المتصلة** وهي
التي يوجب او تسلب حصول قضية عند اخرى اي
التي حكم فيها بلزوم قضية او لا لزومها القضية اخرى
سواء كانا موجبتين او سالبتين او مختلطا كقولنا
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس البتة
اذا كانت ~~الشمس طالعة بالليل موجودا~~ انتج ليس البتة

النهار موجودا
فالليل موجودا صح

اذا

اذا كانت الشمس طالعة بالليل موجود وكقولنا كلما
لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة وليس البتة
اذا لم تكن الشمس طالعة لم يكن الليل موجودا انتج ليس
البتة اذا لم يكن النهار موجودا لم يكن الليل موجودا
وكقولنا كلما لم يكن النهار موجودا كان الليل موجودا
وكلما كان الليل موجودا لم تكن الشمس طالعة فينتج كلما
لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة والمتبوع
يسمى مقدما وملزوما والتابع تاليا ولازما وكل
واحد من المقدم والتالي قد يكون مباينا للاخر
بجزئيه معا كما ذكرنا ويكون مشاركا له في جزويه
مثل قولنا ان كان كل انسان حيوانا فبعض الحيوان
انسان وبعض الانسان حيوان وفي احدهما فقط

كقولنا ان كان كل انسان حيوان فبعض الحيوان ليس بفرس
وكل انسان جسم وكل ناطق حيوان وحرف الاتصال اعني
كلمة ان كان بعد موضوع المقدم كانت المتصلة شبيهة
بالحملية لكون الجزء خبراً عنه كقولنا الشمس كلما كانت
طالعة فالنهار موجود اي من شانها ذلك اذا قلت الشمس
كلما كانت طالعة فالنهار موجود كانك حملت هذه
الخاصية على الشمس فتشبه الحملية وان كان حرف
الاتصال قبله كانت متصلة خالصة ثم المقدم ان
استلزم التالي اما لكونه له كقولنا كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجوداً ومعلولاً مساوياً له كقولنا
كلما كان النهار موجوداً كانت الشمس طالعة او معلول
علة كقولنا كلما كان النهار موجوداً فالعالم مضيء او

علة م

مضايفا

مضايفاً له كقولنا كلما كان زيد ابا عمرو فعمرو ابنه بديهياً
كان الاستلزام او استدلالياً فهو اللزومي والا فهو
الاتفاقي كقولنا كلما كان الانسان ناطقاً في ماهيته
فالحمار ناهق في ماهيته اي لا حال نفرض فيه كون
الانسان ناطقاً في ماهيته الا والحمار فيه ناهق
بحسب ماهيته اما بحسب الوجود الخارجي فقد يكذب
لجواز ان يوجد الانسان في شيء من الازمنة او على
تقدير من المقادير الممكنة ناطقاً في ماهيته ولا
يوجد الحمار اصلاً فضلاً عن ان يكون ناهقاً ٥
ثم المتصلة تنقسم الى ما ذكرنا من الاقسام في
الحملية من الخصوصة كقولنا ان جئتني اليوم اكرمك
والمهملة ان جئتني اكرمك ومن الكلية موجبة وسالبة

كما ذكرنا الآن المتصلة المطلقة لما كانت اعم من المتصلة اللزومية
كان سلبها اخص من سلب اللزومي فانه يصدق قولنا ليس
البتة اذا كان الانسان ناطقا يلزم ان يكون الحمار ناهقا
مع صدق قولنا كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق
بمطلق الاتصال ومن الجزئية موجبة وسالبة كقولنا
قد يكون اذا جئتني اكرمك وقد لا يكون اذا جئتني
اكرمك وليس كلما جئتني اكرمك وقد يكون الشيء اذا
كان حيوانا كان ناطقا وليس اللزوم هاهنا لاجل
جنس المقدم ولا لزوم اللزوم كليا بل لاجل الفصل لكن
فالحاصل ان كلية المتصلة وجزئيتها انما يكون لعموم
الاحوال وعدم عمومها لا بكلية الموضوع في المقدم
فانك تقول كلما كان زيد يكتب فزيد يحرك يده

فالقضية كلية مع شخصية موضوع طرفيها لتعميم الاحوال
اي لا حال يفرض فيه المقدم الا وقد حصل فيه التالي
وهذه الكلية انما يمكن الجزم بصدقها في الاتفاقية
بحسب الماهية لا بحسب الوجود الخارج كما ذكرنا
وفي اللزومية اذا اخذ المقدم بحسب الاحوال التي
يمكن وقوع المقدم عليها لانه لو فرض المقدم على تقدير
ان لا يلزمه التالي لا يكون التالي لازما له على هذا
التقدير فلا يكون لازما على التقديرات كلها ممكنة
كانت او لم تكن بل على التقديرات التي يمكن وقوع المقدم
عليها فقط وصدق المتصلة وكذبها ليس لصدق اجزائها
وكذبها لان المتصلة الصادقة قد تتركب عن صادقتين
وعن كاذبتين لانه متى لزم صادقة صادقة كان

نقيض الملزوم لازماً لنقيض اللازم لوجوب انتفاء
الملزوم عند انتفاء اللازم كقولنا في النهار كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود يلزمه كلما لم يكن النهار
موجوداً لم تكن الشمس طالعة مع كونهما كاذبتين لطلوع
الشمس ووجود النهار وقد يتركب عن مقدم كاذب
وتالي صادق لاحتمال كون التالي اعم من المقدم كقولنا
ان كان الفرس انساناً فهو حيوان فالانسان الذي
هو المقدم كاذب والتالي الذي هو الحيوان صادق
لكونه اعم من المقدم وعكسه وهو ان يكون المقدم
صادقاً والتالي كاذباً محال لامتناع كون الكاذب
لازماً للصادق وقد يكون بحيث لا يتعين الصدق
والكذب فيهما كقولنا ان كان عبد الله يكتب فانه

يحرك يده اذا كان مجهول الحال في الكتابة وعدم الكتا
د في الحركة وعدم الحركة اما الكاذبة فعلى الوجوه الخمسة
التي ذكرناها في الصادقة وهي عن صادقين وعن كا
ذبتين وعن مجهول الصدق والكذب وعن مقدم كاذب
وتال صادق وعن مقدم صادق وتال كاذب الذي
هو محال في الصادقة لكن الكاذبة عن جزئين صا دقين
محال في الاتفاقية جائز في اللزومية لجواز اجتماع
غير متلازمين في الوجود وتعدد المتصلات ليس لتعدد
مقدمها كقولنا كلما كانت الشمس طالعة والسماء مصحية
فالارض مشرقة بل لتعدد تواليها كقولنا ان كان
هذا انساناً فهو حيوان وناطق وضاحك الى غير
ذلك والمتصلة الموجبة يلزمها سالبة مركبة من مقدمها

ونقيض تاليها لانه متى صدق قولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار ليس بموجود والا لكذبت الموجبة وبالعكس ايضاً
والا لكذبت السالبة ويلزمها منفصلة مانعة من الجمع بين
المقدم ونقيض تاليها ومنفصلة مانعة من الخلو عن نقيض
مقدمها وعين تاليها ويلزمها منفصلة سالبة للعناد
بين مقدمها وبين تاليها اما الاولى يلزمها المنفصلة الموجبة
لامتناع التعاند والتنافي بين اللازم والملزوم ثبوتاً
والا لكذب اللزوم ٥ اما المنفصلة المانعة الجمع من
بين مقدمها ونقيض تاليها فكقولنا اما ان تكون
الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجوداً الامتناع
الجمع بين صدق المقدم ونقيض التالي والا لكذب
اللزوم واما المنفصلة المانعة من الخلو بين

نقيض

نقيض المقدم وعين التالي فكقولنا اما ان تكون الشمس
طالعة واما ان تكون النهار موجوداً الا لكذب نقيض المقدم
مع كذب التالي والا لكذب اللزوم ٥ واما المنفصلة
السالبة للعناد بين المقدم والتالي فكقولنا ليس البتة
اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجوداً
لامتناع التعاند والتنافي بين اللازم والملزوم ثبوتاً
والا لكذب ذلك اللزوم وهذه القضايا متلازمة متعا كسة
على معنى متى صدق واحد منها صدق البواقي والا لكذب
ذلك الواحد الا المنفصلة السالبة لانه ليس يلزم من
عدم التنافي بين الشيئين فلازمها لاحتمال ان يصح
وجود كل واحد من الشيئين مع وجود الآخر وعدمه
فصل في الشرطية المنفصلة ٥ وهي التي

حكم فيها بامتناع اجتماع امرين او اكثر ثبوتًا وانتفاءً وهي
المانعة من الجمع والخلو وهي المنفصلة الحقيقية او ثبوتا فقط
وهي المانعة من الخلو دون الجمع وهي اقسام المنفصلة الموجبة
او بلا امتناع اجتماعهما وهي المنفصلة السالبة اما المانعة
من الجمع والخلو فقد تكون ذات جزئين وهو ما اذا كان
الموضوع في مقابلة القضية نقيضها كقولنا كل عدد اما
زوج او لا زوج او ما يساويه كقولنا كل عدد اما
زوج او فرد لكون الفرد مساويًا للا زوج الذي هو
نقيض الزوج وامتناع اجتماع النقيضين على الصدق
والكذب معًا وقد يكون ذات ثلثة اجزا كقولنا
هذا العدد اما ان يكون ذات زايدًا او ناقصًا او
مساويًا للعدد الاخر وقد يكون ذات اربعة اجزاء

كقولنا هذا العدد اما ان يكون فردًا او زوج فردًا او زوج
او زوج زوج وفرد وقد يكون ذات اجزاء غير متناهية
كقولنا هذا العدد اما ان يكون اثنين او ثلثه وهكذا
الى غير النهاية لمساوات كل واحد منها بنقيض البواقي
وامتناع اجتماع النقيضين على الصدق والكذب واما
المنفصلة المانعة من الجمع وهي التي حكم فيها بامتناع
اجتماع امرين او امورًا ثبوتا فقط وهو ما اذا كان الموضوع
في مقابلة القضية شيًا اخص من نقيض القضية لاستلزام
الاخص الاعم الذي هو نقيض القضية من غير عكس وامتناع
اجتماع النقيضين على الصدق كقولنا هذا الشيء اما ان
يكون حجرًا او شجرًا لان اللاحجر الذي نقيض الحجر اعم
من الشجر لكونه منقسمًا الى الشجر والمدر وغيره وكون

وكون المنقسم الى الشيئين اعمّ من كلّ واحدٍ منهما وقد يكون
ذات اجزاءٍ ما شيت لامتناع اجتماع صدق حقيقتين
مختلفين او اكثر على شئ واحد لما ذكرنا من استلزام كلّ
واحد منها نقيض البواقي وامتناع اجتماع النقيضين
على الصدق ولكن يحتمل كذبها باسرها عليه لما ذكرنا
من كون نقيض كلّ واحد منها اعمّ من البواقي وعدم
استلزام الاعمّ الاخصّ من غير عكس واما المنفصلة
المانعة من الخلو وهي التي حكم فيها بامتناع اجتماع
امرين اشفاء فقط وهو ما اذا كان الموضوع في مقابله
القضية شيئاً اعمّ من نقيضها لاستلزام كذب الاعمّ
كذب الاخصّ من غير عكس وامتناع اجتماع النقيضين
على الكذب وهذا القسم قد يكون احد جزئيه موجبا

والاخر سالباً كما اذا وضع مكان طرف الموجب موجباً لازماً
اعمّ منه او وضع مكان الطرف السالب سالباً لازماً اعمّ
منه كقولنا اما ان لا يكون الشي انساناً او يكون حيواناً
لانّ الحيوان اعمّ من الانسان الذي هو نقيض اللاانسان
لانقسامه الى الانسان وغيره وكون المنقسم الى الشيئين اعمّ
من كلّ واحدٍ منهما وكقولنا اما ان يكون زيد في البحر
واما ان لا يغرق لانّ اللاغرق اعمّ من عدم كونه في البحر
فلا يكذبان جميعاً والا لكذب النقيضان لما ذكرنا من
استلزام كذب الاعمّ كذب الاخصّ من غير عكس لكنّها قد
تصدقان لانّ الوصف لا يكون اعمّ من نقيض الشئ الّا
بحصوله مع ذلك الشئ وقد يكون ذات جزئين سالبين
كما اذا وضع مكان الطرف الموجب من النقيضين سالباً

لازمًا اعم منه كقولنا هذا الشيء اما ان لا يكون فرسًا لانّ
اللافرس الموضوع في مقابلة اللا انسان اعم من نقيضه
للموجب وهو الانسان لانقسامه الى الانسان وغيره
وكون المنقسم الى الشيئين اعم من كل واحد منهما فلا يكذبان
معًا والا لكذب النقيضان لما ذكرنا من استلزام كذب
الاعم كذب الاخص من غير عكس لكنهما لا يكذبان موجبتين
لان صدقهما يتوقف على وجود الموضوع فيجتمعان
على الكذب لا محالة عند عدمه كقولنا اما ان يكون
زيد في البحر واما ان يكون في البر لانهما يكذبان عند
عدم زيد اصلاً وراسًا ه المنفصلة
تنقسم ايضا الى موجبة مخصوصة كقولنا في هذه الدار
اليوم اما عمرو او بكر حيث علم امتناع اجتماعهما ثبوتًا

وانتفاء

وانتفاء والى مهملة كلية كقولنا كل حيوان اما انسان او
لا انسان وكل لا انسان اما فرس او لا فرس ينتج كل حيوان
اما انسان او فرس او لا فرس والى موجبة كلية كقولنا
دائمًا كل عدد اما زوج او فرد ودائمًا كل زوج اما
ينقسم الى فردين او الى زوجين ينتج دائمًا كل عدد اما
فرد او منقسم الى فردين او الى زوجين والى سالبة
كلية كقولنا ليس البتة اما ان يكون العدد زوجًا و
اما ان لا يكون فردًا وكقولنا ليس البتة الحيوان اما
انسانًا واما ناطقًا والى موجبة جزئية حقيقية كقولنا
قد يكون العدد اما زائدًا او ناقصًا حيث علم اللا مساوات
قطعًا وقد يكون الخط اما ان يكون ناقصًا او مساويًا
لخط آخر حيث علم اللا زيادة قطعًا كما في محور العالم

قد يكون الانسان اما زيداً واما عمراً حيث علم انتفاء
غيرهما قطعاً والى سالبة جزئية كقولنا قد لا يكون الانسان
اما عمراً او زيداً حيث علم انتفاؤهما قطعاً لعدم المعاندة
في ارتفاعهما وكقولنا ليس دائماً كل حيوان اما متنفساً
او مستنشقاً وكل واحد من جزئي المنفصلة قد يكون
مشاركاً للآخر في جزئيه معاً او في احدهما فقط
او مبايناً للآخر بجزئيته معاً كقولنا هذا الشيء اما
ان يكون موجوداً واما ان لا يكون هذا الشيء موجوداً
وكقولنا اما ان يكون الصانع موجوداً واما ان
يكون العالم قديماً وحرف الانفصال اما ان كان
بعد موضوع المقدم كانت المنفصلة شبيهة
بالحملية لكون الجزء خبراً عنه كقولنا كل عدد

اما ان يكون زوجاً او فرداً اي كل واحد واحد من
الاعداد لا يخلو عن هذين الوصفين وهي في قوة الحملية
الا ان المنفصلة المركبة من الكليتين اذا كان حرف
الانفصال فيها متقدماً على الموضوع كانت مانعة الجمع
فقط كقولنا اما ان يكون كل عدد زوجاً واما ان يكون
كل عدد فرداً لاحتمال كون بعض العدد زوجاً وكون بعضه
فرداً **واما المنفصلة الحقيقية** ومانعة الخلو
لا يجوز ان تكون كاذبة الاجزاء والا لزم كذب النقيضين
ومانعة الجمع يجوز كذب الكل ولا يجوز صدقها ومانعة
الخلو بالعكس يعني يجوز صدق الكل ولا يجوز كذبها
والسالبة المنفصلة انما تصدق لصحة اجتماع جزئيها
على الصدق او على الكذب او لعدم التعاند اصلاً

وللموجبة الجزئية انما تصدق حيث كانت اجزاء المنفصلة الحقيقية
الكلية ثلثة فعند ارتفاع احد شقي الانفصال الحقيقي من البين..
كقولنا قد يكون الخط اما زايدا او مساويا لخط اخر كما قلنا
في مجموع العالم

فصل في تلازم المنفصلات

المنفصلة الموجبة حقيقية كانت او غير حقيقية يلزمها من
جنسها سالبة مركبة من احد جزئيها ونقيض الآخر ويلزمها
متصلة مركبة من جزئي المنفصلة الحقيقية ومانعة الجمع
والا لزم صدق النقيضين او كذبهما معا هذا خلف تتمة
اعلم بان المنفصلة الحقيقية يلزمها متصلة مركبة من احد
جزئيها ونقيض الجزء الآخر تلازمه المقدم والتالي والا
لكذبت المنفصلة الحقيقية كقولنا دايما كل عدد اما زوج
او فرد فان كان زوجا فليس بفرد وان لم يكن فردا فهو

موجبة مركبة منهما جميعا ايضا ويلزمها سالبة متصلة صح

زوج

زوج وان كان فردا فهو ليس بزوج وان لم يكن زوجا فهو فرد
والمنفصلة المانعة من الجمع يلزمها متصلة مقدمها آخر
جزئي المنفصلة وتاليها نقيض الجزء الآخر والا لكذبت المنفصلة
كقولنا هذا الشيء اما ان يكون شجرا او حجرا فان كان حجرا
فهو ليس بشجر وان كان شجرا فهو ليس بحجر لكن عكسها وهو قولنا
ان لم يكن شجرا فهو حجر محال لكون المقدم اعم من التالي
وعدم استلزام الاعم الاخص واما المنفصلة المانعة من
الخلو فقط يلزمها متصلة مقدمها نقيض آخر جزئي المنفصلة
وتاليها الجزء الآخر والا لكذبت المنفصلة كقولنا هذا الشيء
اما ان لا يكون انسانا واما ان يكون حيوانا فان كان
انسانا فهو حيوان وان لم يكن حيوانا فهو لا انسان
وكقولنا اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق

فان لم يكن في البحر فهو لا يغرق وان كان يغرق فهو
في البحر وكقولنا هذا الشيء اما ان لا يكون انسانا واما
ان لا يكون فرسا وان كان انسانا فهو ليس بفرس وان
كان فرسا فهو ليس بانسان لكن عكسها محال لكون
المقدم اعم من التالي وعدم استلزام الاعم الاخص من
غير عكس فصل في تركيب الشرطيات
كل واحد من المتصل والمنفصل اما يتالف من حمليتين او
متصلتين او منفصلتين او حملي ومتصل او حملي ومنفصل
ولما عرفت ان المتصلة تميز المقدم فيها عن التالي بالطبع لا
حتمال كون التالي اعم من المقدم من غير عكس لا جرم
يمكن وقوع كل واحد من الثلاثة الاخيرة على وجهين
لوقوع بعض اجزاء المتصلة في هذه الثلاثة مقدما

تارة وبالتالي اخرى ولا كذلك في المنفصلة لعدم تميز المقدم
والتالي فيها بالطبع لانه لا تفاوت فيها البتة بين ان يجعل
المقدم تاليا والتالي مقدما ولا كذلك في المتصلة لما مر
فالمتصلات تسع والمنفصلات ست اما امثلة المتصلات
فالاول من حمليتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود ٥ والثاني من متصلتين كقولنا ان كان كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما لم يكن النهار موجودا
لم تكن الشمس طالعة ٥ والثالث من منفصلتين كقولنا
ان كان كل حيوان اما انسانا او لا انسان فكل جسم اما
انسان او لا انسان ٥ والرابع من حملي مقدم ومتصل
تال كقولنا ان كان هذا علة لذلك فمتى وجد هذا وجد
ذاك ٥ والخامس عكسها كقولنا ان كان متى وجد هذا

وجد ذاك فذاك لازم لهذا ٥ والسادس من حملي مقدم
ومنفصل قال كقولنا ان كان هذا الشي عددًا فهو اما زوج
او فرد ٥ والسابع عكسها كقولنا ان كان هذا الشي اما بياضًا
او سواد فهو لون والثامن من متصل مقدم ومنفصل قال
كقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فاما ان لا يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودًا
والتاسع عكسها كقولنا ان كان كل عددًا اما زوج واما
فرد فان كان زوجًا فهو ليس بفرد ٥ واما امثلة المنفصلات
فالاول من حمليتين كقولنا كل عدد اما زوج او فرد ٥ والثاني
من منفصلتين كقولنا اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود واما ان يكون قد يكون اذا كانت الشمس
طالعة فالنهار ليس بموجود ٥ والثالث من منفصلتين

كقولنا

كقولنا هذه الحمى اما صفراوية او دموية واما بلغمية
او سوداوية لبيان الحصر ان الخلط الموجب للحمى اما حار او
بارد لانحصار اخلاط البدن في هذين القسمين تسلما من
اهل صناعة الطب ثم انقسام الحار الى الدم والصفرا و
البارد الى البلغم والسودا ٥ والرابع من حملي ومتصل كقولنا
اما ان لا يكون طلوع الشمس علة لوجود النهار واما ان
يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والخامس
من حملي ومنفصل كقولنا هذا الشيء اما ان يكون
زوجًا او فردًا ولا يكون عددًا ٥ والسادس متصل
ومنفصل كقولنا اما ان يكون قد يكون اذا كانت
الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودًا الوجوب
التعاند الكلي بين طلوع الشمس ووجود النهار عند

کذب هذه المتصلة الجزئية الموجبة وهی قولنا قد یکون
اذا کانت الشمس طالعة فالنهار موجود فصل
فی القیاس اذا استدللنا بشیء علی شیء فاما ان یکون
احدهما داخلا فی الثانی او لم یکن فان کان الاول
کان احدهما اعم من الثانی واما ان نستدل بالعام
علی الخاص وهو القیاس کما استدللنا بثبوت الجسم
للحیوان الذی هو اعم من الانسان علی ثبوته له
او بالخاص علی العام وهو الاستقراء کاستدلالنا
بثبوت حرکة الفک الاسفل عند المضغ للفرس والثور
علی ثبوته للحیوان واما ان لم یکن احدهما داخلا
فی الثانی وجب دخولهما تحت کلی وهو التمثیل وکانه
مرکب من القیاس والاستقراء لانا نستدل بثبوت

الحکم فی محل الوفاق علی ارتباطه بالوصف المشترک فیه وهو
یسمیه الاستقراء ثم به علی ثبوته فی الجزء الاخر وهو یشبه القیاس
والقیاس قول مؤلف من اقوال اذا سلمت لزم عنه لذاته
قول آخر فقولنا من اقوال احترزنا عن المقدمة الواحدة
لانها تستتبع العکس وعکس النقیض وکذب النقیض مع انها
لیست بقیاس وقولنا متی سلمت لا نرید بها کونها مسلمة
فی نفسها بل بحیث لو سلمت لزم عنه المطلوب ویعنی باللزوم
اللزوم الذهنی یعنی به ان شعور الذهن بالمقدمتین
علی الترتیب الخاص مما یستلزم الحکم بالنتیجة ثم القیاس
ینقسم بحسب صورته الی ما یکون النتیجة او نقیضها مذکور
مذکورة فیه بالفعل وهو الاستثنائی والا ما لا یکون
لذلک وهو الاقترانی وهو ینقسم بحسب ما عنه یترکب

الى ما تركب من الحمليات والمتصلات او المنفصلات او
الحملى والمتصل او الحملى والمنفصل او المتصل والمنفصل وبحسب
التركيب الى الاشكال الاربعة لان كل قضية لها طرفان
فاذا كانت النسبة بينهما مجهوله طلبنا ثالثاً يكون نسبة
اليهما بحيث متى عرفناها عرفنا النسبة المجهوله وذلك
الثالث لابد وان يكون الى كلى الطرفين له نسبه معلومه
وبنسبة ذلك يحصل مقدمتان فهذا الثالث يسمى بالاوسط
لتوسطه بين طرفي النتيجه فالقياس لابد فيه من مقدمتين
وحدود ثلثه والمتركب من الحمليات كقولنا كل ا ب
وكل ب ج فكل ا ج فجزان منهما موضوع المطلوب و
محموله فالموضوع يسمى بالاصغر والمحمول يسمى بالاكبر والمقدمه
التى فيها الاصغر بالصغرى والتى فيها الاكبر بالكبرى واجتماع

الاصغر والاكبر بالنتيجه ثم الاوسط ان كان محمولاً فى الصغرى
موضوعاً فى الكبرى فهو الشكل الاول لان الترتيب الطبيعى
فيه فقط لان الذهن ينتقل من الموضوع الى الاوسط ومنه
الى المحمول فان عكست كبراه صار الاوسط محمولاً فى المقدمتين
جميعاً وهو الشكل الثالث ولذلك يرتد الثالث الى
الاول بعكس الصغرى وان عكست كلتى مقدمتيه
صار الاوسط موضوعاً فى الصغرى محمولاً فى الكبرى وهو
الشكل الرابع وهو فى غايه البعد عن الطبع لتغير كلتى مقدمتيه
عن النظم الطبيعى ووقوع الطرفين فى الوسط والوسط فى
الطرفين واشتركت الاشكال الاربعة فى انه لا قياس عن
جزئيتين ولا عن سالبتين ولا عن صغرى سالبه كبراها
جزئيه الا فى الوجوديات والممكنات الخاصة ويجب

متيه

مادته الى ما يتركب من اليقينيات وهو البرهان والى
ما يتركب من المسلمات من الخاصة والعامة فهو الجدلى
والى ما يتركب من المظنونات وهو الخطابية والى ما يتركب
من المظنونات المشبهات بالحق او المسلم والمظنون وهو
المغالطى والى ما يتركب من المخيلات وهو الشعرى اما
الشكل الاول فينتج المحصورات الاربع لاندراج بعض
الاصغر او كله تحت الاوسط المندرج تحت الاكبر
اندراجا كليا اما بالسلب او الايجاب هو كون المندرج
تحت الاكبر المندرج تحت الشئ مندرجا تحت ذلك الشئ
بعين ذلك الحكم فيكون شرطه فى الانتاج كون
الصغرى موجبة والا لم يندرج الاصغر تحت الاوسط
فلا يتعدى اليه ما حكم به على الاوسط ايجابا كان

او

او سلبا لكنها لو كانت موجبة سالبة يلزمها صدق
موجبتها فكانت منتجة بالعرض لاستلزام الموجبة المنتجة
بالذات وكون الكبرى كلية والا لجاز ان يكون
ما حكم به على الاصغر غير الذى حكم عليه بالاكبر فلا
يتحد الوسط ولا يتعدى اليه الحكم وظهر ان الضروب
المنتجة اربعة لان الصغرى الموجبة ان كانت
كلية فهى مع الكبرى الموجبة الكلية تنتج موجبة كلية
ومع الكبرى السالبة تنتج سالبة كلية وان كانت
جزئية فهى مع الكبرى الموجبة الكلية تنتج موجبة
جزئية ومع السالبة الكلية تنتج سالبة جزئية
واما الشكل الثانى فلا ينتج الا السلب لان
حاصله راجع الى الاستدلال بتنافى اللوازم على

تنافي الملزومات لامتناع اختلاف المتماثلات في اللوازم
ويكون شرطه في الانتاج لاختلاف مقدمتيه في الكيف
ليحصل التنافي في اللوازم وكون الكبرى كلية لاحتمال
كون الاكبر اعم من الاصغر والاوسط وعدم استلزام
سلب احد الاخصين عن الآخر وحمله على بعض الاعم
او حمله على كل الآخر وسلبه عن بعض الاعم سلب
الاكبر الاعم عن الاصغر الاخص والا لبطل العموم مثال
الاول قولنا لا شيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان
فرس فانه لا ينتج سلب الحيوان عن الانسان و
مثال الثاني قولنا كل انسان ناطق وبعض الحيوان
ليس بناطق فانه لا ينتج سلب الحيوان عن الانسان
لامتناع كون الاعم مسلوبا عن الاخص والا لبطل

العموم فاذا الضروب المنتجة اربعة لان اشتراط اختلاف
مقدمتيه في الكيف اسقط من الاقسام الستة عشر ثمانية
واشتراط الكبرى كلية اسقط اربعة اخرى فيكون الضروب
المنتجة اربعة بالضرورة لان الصغرى ان كانت كلية
موجبة او سالبة فهي مع الكبرى الكليتين تنتج سالبة
كلية وان كانت جزئية موجبة كانت او سالبة
فهي مع الكبرى الكليتين تنتج سالبة جزئية لان
في الاوسط لزم احد الطرفين وباقي الطرف الثاني
فبين الطرفين منافاة واما الشكل الثالث
فلا ينتج الا الجزئي لانه لو اجتمع امران وهما
الاصغر والاكبر في شيء واحد وهو الاوسط
حصل بينهما الالتقاء هناك وفيما وراءه فالالتقاء

كون م
كانت م

وعدمه مشكوك فلاجرم كانت النتيجة جزئية فيكون شرطه
انتاجه كون احدى مقدمتيه كلية والا لاحتمل ان يكون
البعض الذي فيه الاصغر مغايرا للذي فيه الاكبر فلا يتحد
الوسط فلا يحصل الالتقا كالجنس اذا حمل على بعضه احد
نوعيه وحمل على بعضه الاخر النوع الاخر او حمل على
البعض الاخر فصل النوع الاول او سلب عنه فانه لا
ينتج لا سلب ولا ايجاب مثال الاول قولنا بعض الحيوان
انسان وبعض الحيوان فرس فانه لا ينتج الايجاب وهو
قولنا بعض الانسان فرس ومثال الثاني قولنا بعض
الحيوان انسان وبعض الحيوان ناطق او ليس بناطق فانه
لا ينتج السلب وهو قولنا بعض الانسان ليس بناطق
وكون الصغرى موجبة لاحتمال كون الاكبر جنسا للاصغر

والاوسط او فصلا للاوسط ولا يلزم من سلب احد النوعين
عن النوع وحمل الجنس على النوع الاخر او حمل فصله عليه
سلب الجنس عن ذلك النوع المسلوب او حمل الفصل على ذلك
النوع المسلوب مثال الاول قولنا لا شيء من الانسان بفرس
وكل انسان حيوان فانه لا ينتج السلب وهو قولنا بعض
الفرس ليس بحيوان مثال الثاني لا شيء من الانسان بفرس
وكل انسان ناطق فانه لا ينتج الايجاب وهو قولنا
بعض الفرس ناطق واذا لم ينتج لا السلب ولا الايجاب
فلا ينتج اصلا فاشتراط كلية احدى مقدمتيه اسقط
من الاقسام الستة عشر اربعة واشتراط ايجاب الصغرى
اسقط ستة فبقيت الضروب المنتجة لان الصغرى اسقط
ستة فبقيت الضروب المنتجة ستة لان الصغرى الموجبة

ستة صح

ان كانت كلية فهي مع الكبرى للموجبتين ينتج موجبة جزئية
ومع الكبرى السالبتين ينتج سالبة الجزئية وان كانت
موجبة جزئية فهي مع الكبرى الموجبة الكلية ينتج موجبة
جزئية ومع الكبرى السالبة الكلية ينتج سالبة جزئية
واما الشكل الرابع فلا ينتج الكلي موجبا لكن نتيجه
سالبة لان طريق انتاج الكليتين في الشكل الرابع اندراج
الاكبر تحت الاوسط المندرج تحت الاصغر اندراجا
كليا اما بالسلب او الايجاب فيكون كل الاكبر اصغر
او لا شيء من الاكبر باصغر الا ان الموجبة الكلية لما لم
يجب انعكاسها كلية بل جزئية كانت النتيجة كلية وشرط
انتاج الشكل الرابع ان لا يكون السالبة الجزئية مستعمل
فيه اصلا لانا لو جعلنا احدى مقدمتيه سالبة جزئية

جزئية والسالبة
الكلية لما وجب
انعكاسها كلية كانت
النتيجة كلية م

فلا

فلا بد وان تكون الاخرى موجبة كلية لانه لا قياس
عن جزئيتين ولا عن سالبتين وحينئذ اما ان يجعل السالبة
الجزئية صغرى او كبرى اما الاول ولا ينتج لاحتمال كون
الاوسط جنسا للاصغر والاكبر فاذا سلبنا الاصغر عن بعض
الجنس وحملنا الجنس على فصل النوع الاول او حملنا
الجنس على نوع آخر تحت ذلك الجنس فانه لا ينتج لا السلب
ولا الايجاب مثال الاول قولنا بعض الحيوان ليس
بانسان وكل ناطق حيوان فانه لا ينتج السلب وهو
قولنا بعض الانسان ليس بناطق مثال الثاني قولنا
بعض الحيوان ليس بانسان وكل فرس حيوان فانه لا
ينتج الايجاب وهو قولنا بعض الانسان فرس واذا لم
ينتج لا السلب ولا الايجاب لم ينتج اصلا والثاني لا ينتج

اصلاً ايضا لاحتمال كون الاوسط فصلا للاصغر وكون
الاكبر جنساً له او مباين للاصغر مباينة كلية فاذا حملنا
الاصغر على كل فصله وسلبنا الفصل عن بعض الجنس
او عن ما يباين الاصغر مباينة كلية سلباً جزئياً فانه
لا ينتج السلب ولا الايجاب مثال الاول قولنا كل ناطق
انسان وبعض الحيوان ليس بناطق فانه لا ينتج السلب
وهو قولنا بعض الانسان ليس بحيوان ومثال الثاني
كقولنا كل ناطق انسان وبعض الفرس ليس بناطق
فانه لا ينتج الايجاب وهو قولنا بعض الانسان
فرس فاذا لم ينتج لا السلب ولا الايجاب لم ينتج اصلا
والشرط الثاني في انتاج هذا الشكل هو ان لا
يكون الكبرى كلية موجبة اذا كانت الصغرى موجبة

جزئية لاحتمال كون الاوسط جنساً للاصغر والاكبر
فاذا حملنا الاصغر على بعض الجنس وحملنا الجنس على نوع
آخر او على فصل الاصغر حملاً كلياً فانه لا ينتج السلب
ولا الايجاب مثال الاول قولنا بعض الحيوان انسان
وكل فرس حيوان فانه لا ينتج الايجاب وهو قولنا
بعض الانسان فرس مثال الثاني قولنا بعض الحيوان
انسان وكل ناطق حيوان فانه لا ينتج السلب وهو قولنا
بعض الانسان ليس بناطق واذا لم ينتج لا السلب ولا
الايجاب لم ينتج اصلاً ثم نقول اشتراط الشرط الاول
اسقط الاقسام الستة عشر سبعة واشتراط الشرط
الثاني اسقط ضرباً آخر واشتراط ان لا يكونا جزئيتين
ولا سالبتين ولا صغرى سالبة كبراها جزئية اسقط

ثلثة فبقت الضروب المنتجة خمسة لان الصغرى الموجبة
ان كانت كلية فهي مع الكبرى الموجبتين تنتج موجبة جزئية
ومع الكبرى السالبة الكلية تنتج سالبة جزئية وان
كانت الصغرى سالبة كلية فهي مع الكبرى الموجبة الكلية
تنتج سالبة كلية فصل في البراهين التي تبين
بها النتائج وهي اربعة احدها الرد الى ما هو الاقرب
الى الطبع وذلك اما بالعكس او بجعل الكبرى صغرى
او الصغرى كبرى او بهما جميعا وبعكس النتيجة حتى يحصل
المطلوب اما رد الشكل الثاني الى الاول فبعكس الكبرى
والثالث بعكس الصغرى والرابع اما بجعل الصغرى
كبرى والكبرى صغرى او بعكس كلتي مقدمتيه ونظيره
من الشكل الثاني قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من

وان كانت جزئية
فهي مع الكبرى السالبة
الكلية تنتج سالبة جزئية
صح

الجماد

الجماد بحيوان وانما ينتج لا شيء من الانسان بجماد دائما
بيانه بعكس الكبرى وهو قولنا لا شيء من الحيوان بجماد
حتى يرتد الى الشكل الاول فينتج ما ذكرنا ونظيره من
الشكل الثالث قولنا كل انسان حيوان وكل انسان
ناطق فبعض الحيوان ناطق بيانه بعكس الصغرى حتى
يرتد الى الشكل الاول فينتج ما ذكرنا ونظيره من الشكل
الرابع قولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان
فبعض الحيوان ناطق بيانه بجعل الكبرى صغرى و
الصغرى كبرى حتى يرتد الى الشكل الاول فينتج كل ناطق
حيوان ثم تعكس النتيجة حتى تنعكس الى المطلوب وهو
قولنا بعض الحيوان ناطق والثاني البيان الخلفي
وحاصله الاستدلال بامتناع لازم احد النقيضين

على امتناعه وبه على ان الحق هو النقيض الآخر ونظيره
من الشكل الثاني لو كذب قولنا لا شيء من الانسان بجماد
دايماً الصدق نقيضه وهو قولنا بعض الحيوان جماد
بالاطلاق العام فنضم الصغرى الى الكبرى هكذا بعض
الانسان جماد بالاطلاق العام ولا شيء من الجماد بحيوان
دايماً ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس بحيوان
دايماً وقد كان كل انسان حيوان بالاطلاق العام
هذا خلف ونظيره من الثالث لو كذب قولنا بعض
الحيوان ناطق بالاطلاق العام لصدق نقيضه وهو
قولنا لا شيء من الحيوان بناطق دايماً فنضم الكبرى
الى الصغرى هكذا كل انسان حيوان بالاطلاق العام
ولا شيء من الحيوان بناطق دايماً ينتج من الشكل الاول لا شيء

من الانسان بناطق دايماً فتنعكس لا شيء من الناطق بانسان
دايماً وقد كان كل انسان حيوان بالاطلاق العام هذا
خلف الثالث البيان اللمي وهو ما ذكرنا في بيان شرايط
انتاج الاشكال الاربعة والرابع البيان الافتراضي ونظيره من
الشكل الثاني في الضرب الرابع منه وهو قولنا بعض الحيوان
ليس بانسان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ليس بناطق
ولا يمكن بيانه بالرد الى الشكل الاول لان الموجبة الكلية انما
تنعكس جزئية ولا قياس عن جزئيتين بل الافتراض فنفرض
بعض الحيوان الذي هو ليس بانسان فرساً ثم نقول بعض
الحيوان فرس ولا شيء من الفرس بناطق فبعض الحيوان ليس
بناطق وطريق اخر وهو ان نقول لا شيء من الفرس بانسان
وكل ناطق بانسان فلا شيء من الفرس بناطق ثم نقول بعض

دايماً فينتج من الشكل الاول
لا شيء من الانسان بناطق
دايماً

بعض الحيوان فرس ولا شيء من الفرس بناطق فبعض الحيوان
ليس بناطق ونظيره من الشكل الثالث في الضرب الرابع
منه وهو قولنا كل انسان حيوان وليس كل انسان
عالم فبعض الحيوان ليس بعالم لا يمكن بيانه بالرد الى الشكل
الاول لما ذكرنا ان الموجبة الكلية انما تنعكس جزئية
ولا قياس عن جزئيتين بالافتراض فنفرض بعض الانسان
الذي هو ليس بعالم طفلا فنقول بعض الحيوان طفل
ولا شيء من الطفل بعالم وطريق آخر وهو ان نقول كل
طفل انسان وكل انسان حيوان فكل طفل حيوان فنعكس
بعض الحيوان طفلا ولا شيء من الطفل بعالم فبعض الحيوان
ليس بعالم ن

فصل في الاختلاطات من

الشكل الاول وهو في كل ضرب منه مائة وتسعة

وستين

وستين اختلاطا لان القضايا الثلثة عشر مضروبة في
نفسها فتكون بالعدد هذا المبلغ وهي على كثرتها مرتبة على
ثلثة اقسام ٥ اما القسم الاول فهو ان الاصغر متى
كان داخلا بالفعل تحت الاوسط وذلك فيما عدا الممكنتين
وهو احدى عشر نوعا من القضايا وكانت الكبرى قضية
لا يعتبر فيها دوام المحمول بحسب دوام وصف الموضوع
وذلك فيما عدا المشروطتين والعرفيتين وهي تسعة انواع
من القضايا كانت النتيجة في الكل تابعة للكبرى لان معنى
الكبرى في جميعها ان كل ما ثبت له الاوسط كيف كان
ثبت له الاكبر او سلب عنه اما من غير بيان جهة ان
كانت مطلقة او مع بيان جهة خاصة ان كانت موجهة
والاصغر مما ثبت له الاوسط فيكون محكوما عليه بالاكبر

بين تلك الجهة الا في الضرورية مع الكبرى السالبة
الدايمة فان النتيجة فيها تابعة للصغرى والا لزم كذب
الصغرى ٥ واما القسم الثاني فهو ان تضم الصغريات
لاحدى عشر مع الكبريات المشروطتين والعرفيتين و
طريقه ان اختلاط الكبرى المشروطة والعرفية العامتين
مع ما لا يعتبر فيه الضرورة او الدوام اصلا من الصغريات
وهي المطلقة العامة والوجوديتان ينتج مطلقة
عامة واختلاط هذه الثلثة مع الكبرى الخاصتين
ينتج لادايمة لان استدامة وصف الاصغر للاوسط غير
معلوم في الصغرى فلا ينتج استدامته للاكبر ولا يتعدى
اليه هذا الحكم لعدم اتحاد الاوسط في هذا الحكم واذا
خرج هذا الحكم من البين بقي اصل الثبوت او الانتفاء

مع العامتين وهي المطلقة العامة ومع الخاصتين اصل
الثبوت او الانتفا مع اللادوام وهي الوجودية اللا
دايمة واختلاط الصغريات التي يعتبر فيها الضرورة او
الدوام بوجه مع الكبرى المشروطة العامة ينتج كالصغرى
لان مستلزم المستلزم للشي مستلزم لذلك ضرورية ان
كانت الضرورية مشتركة بينهما ومحتملا له ان لم يكن الض
ورة
مشتركة بينهما الا مع الصغرى الخاصتين فان النتيجة فيهما
عامة الصغرى ومع الصغرى الوقتيتين فان النتيجة
فيهما وقتية تحتمل للدوام والضرورة لان استثناء نقيض
المقدم لا ينتج نقيض التالي ٥ ومع الكبرى العرفية العامة
ينتج كالكبرى لما ذكرنا ان المستلزم للمستلزم للشي مستلزم
لذلك الشي واستثنا نقيض المقدم لا ينتج نقيض التالي

الا في الصغرى الوقتيين فان النتيجة فيهما وقتية مطلق
محتمل للضرورة والدوام لان مستلزم المستلزم للشيء مستلزم
لذلك الشيء واستثنا نقيض المقدم لا ينتج نقيض التالي
وفي الصغرى الضرورية والدائمة فان النتيجة فيهما
تابعة للصغرى والا لزم كذب الصغرى الا في الصغرى
الضرورية مع الكبرى الموجبة العرفية العامة فانه
لا يمكن بيانه بالشكل الاول ولا بالشكل الثاني بل النتيجة
فيه دائمة وبيانه ما اللم ومع الخاصتين لا ينتج منهما
ومن الصغرى الضرورية والدائمة قياس صادق
المقدمات لان ذلك مما يستلزم دوام الاكبر ولا
دوامه فان النتيجة في اختلاط المشروطتين مشروطة
خاصة وفيما عدا هما عرفية خاصة لان مستلزم

المستلزم

المستلزم للشيء لا دائما مستلزم لذلك الشيء لا دائما الا في صغرى
الوقتيين فان النتيجة فيهما مع الكبرى المشروطة الخاصة
كالصغرى ومع العرفية الخاصة وقتية مطلق لا دائما لان
مستلزم المستلزم للشيء لا دائما مستلزم لذلك الشيء لا دائما
ه القسم الثالث في ضم الصغرى الممكنتين الى الكبريات
الثلثة عشر وهي مع الكبريات العشر المحتملة للضرورة ينتج ممكنة
خاصة لان مستلزم الشيء لنفسه بالامكان مستلزم لصفة
ذلك الشيء لنفسه بالامكان على الاحتمال الذي ه كان ثابتا
لذلك الشيء لاستحالة ارتفاع امكان الاكبر الذي هو ضروري
للاوسط بتقدير من التقادير الممكنة المحتمل وقوعها في
العقل وهو تقدير صدق الصغرى بالفعل ولانه لو كذبت
النتيجة لزم كذب الصغرى الممكنتين لانتظام من قياس
من صغرى ضرورية جزئية وكبرى ممكنة على غط الشكل

الثاني وذلك محال فيكون كذب ما ذكرناه من النتيجة محالا
وهو المطلوب ومع الكبريات المحتملة للضرورة ينتج ممكنة عامة
لان الكبرى ان صدقت ضرورية لامتناع ارتفاع الضرورة
على تقدير من التقادير المفروضة الممكنة التي يكون الذهن
مع الجزم بامكانها مترددا في وقوعها ولا وقوعها
وان صدقت لا ضرورية كانت النتيجة ممكنة خاصة
والمشترك بينهما انما هو الامكان العام ومع الكبرى الضرو
رية لما ذكرنا

فصل في اختلاطات الشكل الثاني

وهي ايضا مرتبة على
ثلثة اقسام القسم الاول وهو ان احدى مقدمتي القياس
في هذا الشكل متى كانت ضرورية او دائمة والاخرى
اية قضية كانت فالنتيجة مع الضرورية ضرورية ومع
الدائمة دائمة والا لزم كذب الصغرى الا في الصغرى

الممكـ

الممكنتين مع الكبرى السالبة الدائمة فان النتيجة منهما ممكنة
عامة بيانه بالرد الى الشكل الاول بعكس الكبرى وباقي الاختلاطات
من الممكنات والدائمات عقيم لا ينتج لجواز ان تكون الصفة
الدائمة للشيء مسلوبة عنه بالامكان وبالعكس مع انه لا
يمكن سلب الشيء عن نفسه البتة واختلاط الدائمة مع المشرو
طتين ينتج مع وصف الدوام مشروطة عامة والا لزم كذب
المشروطة والله اعلم ٥ القسم الثاني وهو ان يكون
احدى الست التي لا تقبل سوالبها العكس كبرى للصغريات
الاحدى عشر وهو ما عدا الضرورية والدائمة فالقياس
في هذا الشكل القسم عقيم لا ينتج لجواز اختلاف الشيء الواحد
في العوارض في الاحوال المختلفة وامتناع سلب الشيء عن
نفسه بدليل انه يصح ان يقال كل انسان متنفس بالا
طلاق

العام ولا شيء من الانسان بمنفصل بالاطلاق العام ولا يصح
ان يقال لا شيء من الانسان بانسان لما في ذلك من سلب
الشيء عن نفسه وقس الباقي عليه والله اعلم القسم الثالث
وهو ان تكون احدى الاربعة المنعكسة كبرى لهذه
الصغريات وهو مع الصغريات الست سوى الممكنتين
ينتج مطلقة عامة الا في الكبرى السالبة الخاصتين
فان البيان فيها بعكس السالبة فتكون النتيجة فيها تابعة
لعكسها والا لزم كذب الصغرى اما في العامتين فظاهر
واما في الخاصتين فلانه متى صدق نقيض النتيجة منهما
وهي الدائمة بطل خصوصيتها والا لزم المحال الذي ذكرنا
في التيام الصغرى الدائمتين مع الكبرى الخاصتين و
اذا بطل خصوصها بقي العموم لانا نتكلم في تقدير صدق

المقدمتين واذا بقي العموم لزم كذب الصغرى كما لزم في
العامتين الا في الصغرى الوقتيتين فان النتيجة فيها مع الكبرى
المشروطتين وقتية تحتمل للضرورة والدوام ومع العرفيتين
وقتية مطلقة تحتمل لكل ذلك ايضا واما الصغرى الممكنتين
فاختلاطهما مع الخاصتين ينتج مطلقة عامة لاستحالة صدق
هذه النتيجة وهي الدائمة مع صدق الكبرى والا لزم
المحال الذي ذكرناه في التيام الصغرى الدائمة مع الخاصتين
ومع العامتين ينتج ممكنة عامة والبيان في كل ذلك بعكس
الكبرى ان كانت سالبة وبالخلف ان كانت موجبة الا
في اختلاطهما مع الموجبة العرفية العامة فان كل واحد
منهما عقيم لا ينتج لما مر بيانه في اختلاطهما مع الدائمة
الموجبة ثم اعلم بان هذه المطلقة العامة لا تلزم من تجرد

الكبرى الخاصتين لا من هذا القياس لانه متى صدق قولنا
كل آ ب اولا شيء من آ ب لا دايما بل ما دام آ فانه يلزم
ان لا يكون شيء مما الف دايما والا لزم المحال الذي ذكرنا
وهو دوام ب ولا دوامه بحسب دوام ذات الالف
وذلك محال واختلاط الصغرى الاربعة الباقية مع
نفسها ينتج مشروطة عامة ان كان التاليف من المشروطتين
بسيطا كان التاليف او مركبا منهما ومن العرفيتين والا
لزم كذب المشروطة من المقدمتين صغرى كانت المشروطة
او كبرى وباقي الاختلاطات من العرفيتين ينتج عرفية
عامة والبيان في الكل بعكس الكبرى الكبرى موجبة
والصغرى كبرى وعكسها حتى يرتد الى الشكل الاول ثم
بعكس النتيجة حتى يحصل المطلوب وبالخلف ان كانت الصغرى

سالبة

سالبة جزئية ۵ فصل في اختلاطات
الشكل الثالث جهة النتيجة هاهنا كما في الشكل
الاول الا في اختلاط الصغريات التي يعتبر فيها الضرورة او الدوام
وهي الوقتيتان والعرفيتان والدايمة والمشروطتان والضرورية
فان النتيجة هاهنا مع الكبرى السالبة الدايمة دايمة ومع
الكبرى العامتين مطلقة عامة ومع الكبرى الخاصتين وجودية
لا دايمة وفي الصغرى الضرورية مع الكبرى السالبة الدايمة
دايمة لان عكس الموجبة غير حافظ للجهة والبيان في
الكل بعكس الصغرى ان كانت الكبرى كلية وبالخلف
ان كانت سالبة فصل في اختلاطات الشكل
الرابع وهو ينتج في ضربيه الاولين المنتجين للايجاب مطلقا
عاما ان كان الاختلاط منه او مما يدخل تحته من القضايا

بسيطا كان الاختلاط او مركبا وينتج ممكنا عاما ان كان الاختلاط
من ممكنتين بسيطا كان الاختلاط او مركبا الا في الصغرى الضرورية
مع الكبرى الممكنتين فان النتيجة فيهما مطلقة عامة والبيان
في الكل يجعل الكبرى صغرى والصغرى كبرى ثم عكس النتيجة
حتى يحصل المطلوب واما في ضروريه الثلثة المنتجة للسلب
فعقيم ان كان الاختلاط من السوالب السبع الغير المنعكسة
صغرى كانت السالبة او كبرى لامتناع عكسها وان كان
الاختلاط من الستة المنعكسة فينتج مع السالبة الضرورية
ضرورية ومع السالبة الدائمة فان النتيجة فيهما ممكنة عامة
وعلى العكس عقيم والبيان في الكل بعكس الصغرى ان كانت
موجبة وجعلها كبرى والكبرى صغرى ان كانت سالبة
ثم عكس النتيجة حتى يحصل المطلوب وينتج مع احدى الاربعة

الباقية ان كانت كبرى مطلقا عاما الا في الصغرى الممكنتين فان
النتيجة فيهما ممكنة عامة والبيان في الكل بعكس الصغرى حتى يرتد
الى الشكل الثاني او بعكس كلتي مقدمتيه حتى يرتد الى الشكل
الاول فينتج المطلوب وان كانت احدى السوالب الاربع صغرى
فاختلاط الصغرى المشروطتين مع نفسيهما ومع العرفيتين و
اختلاط الصغرى العرفيتين مع المشروطتين هذه الاختلاطات
كلها ينتج مشروطة عامة والا لزم كذب المشروطة واختلاط
الصغرى المشروطة العامة مع الضرورية ينتج ضرورية ومع الدائمة
ينتج مع وصف الدوام مشروطة عامة والا لزم كذب الصغرى
واختلاط صغرى العرفية العامة مع نفسها ومع خاصتها
ينتج عرفية عامة ومع الدائمتين ينتج كالكبرى واختلاط
الصغرى الخاصتين مع الدائمتين لا ينتظم منها قياس صادق

واختلاط الصغرى العرفية
الخاصة مع نفسها ومع
عامتها ينتج عرفية
عامة م م

المقدمات لما مرّ في الشكل الاول والبيان في الكل بعكس
الصغرى حتى يرتد الى الشكل الثاني ويجعل الصغرى كبرى والكبرى
صغرى حتى يرتد الى الشكل الاول ثم تعكس النتيجة حتى يحصل
المطلوب واختلاط احد الاربعة ان كانت صغرى مع موجبات
السوالب الغير منعكسة عقيم لا ينتج لامتناع عكس نتايج هذه
الاختلاطات في الشكل الاول لما مرّ وانتفاء حصول النتيجة
في الشكل الرابع الى عكسها والله اعلم

فصل في الشرطيات

وهي على انواع كثيرة الا انا نذكر منها ما هو
اقرب الى الطبع الاول ما يتركب من المتصلات والمنتج منها
ما يكون الشركة في جزء تام والمشترك فيه ان كان تاليا
في الصغرى مقدما في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان
تاليا فيهما جميعا فهو الشكل الثاني وان كان مقدما فيهما

جملوا

جميعا فهو الشكل الثالث وان كان مقدما في الصغرى تاليا
في الكبرى فهو الشكل الرابع وشرايط الانتاج هنا ما مر
في الحمليات والثاني ما يتركب من المنفصلات والاقرب منها
الى الطبع ما يكون على نهج الشكل الاول كقولنا هذا العدد اما
زوج واما فرد وكل فرد اما واحد واما منقسم بغير متساويين
فينتج هذا العدد اما زوج واحد ومنقسم بغير متساويين والثالث
ما يتركب من المتصلات والمنفصلات والاقرب منها الى الطبع
ما يكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى كقولنا هذا العدد
ان كان منقسما بمتساويين فهو زوج وكل زوج فهو اما زوج
فرد او زوج زوج وفرد ينتج ان كان هذا العدد منقسما بمتساويين
فهو اما زوج فرد او زوج زوج او زوج زوج فرد والرابع
ما يتركب من الحمليات والمتصلات وهو على قسمين احدهما

احدهما ان يكون الحملية صغرى والمتصلة كبرى كقولنا هذا
الفعل عدل وكلما كان الفعل عدلاً فهو حسن ينتج فهذا
الفعل حسن والثانى يكون المتصلة صغرى والحملية كبرى كقولنا
ان كان هذا الفعل ظلماً فهو قبيح فكل قبيح فهو ما يستحق اللوم
عليه ينتج فهذا الفعل ان كان ظلما فهو ما يستحق اللوم عليه
الخامس ما يتركب من الحمليات والمنفصلات والاقرب
منها الى الطبع ما يكون الحملية صغرى والمنفصلة كبرى كقولنا
هذا الشئ عدد وكل عدد فهو اما زوج او فرد ينتج هذا الشئ
اما زوج او فرد **فصل فى القياس الاستثنائى**
وهو الذى تكون النتيجة او نقيضها مذكوراً فيه بالفعل وهو
مركب من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى وضع لاحد
جزئيها او رفع له حتى يلزم وضع الجزء الآخر او رفعه واعلم

ان المتصلة ينتج فيها استثناء عين المقدم لعين التالى واستثناء
نقيض التالى لنقيض المقدم والا لكذب اللزوم وعلى العكس
لا ينتج والا لارتفع احتمال العموم والمنفصلة الحقيقية التى
هى ذات جزئين فاستثناء عين كل واحد منها ينتج نقيض الآخر
والا لكذب العناد فى الثبوت والانتفاء جميعا وفى الاجزاء
فاستثناء عين كل واحد منها ينتج منفصلة مركبة من البواقى
الاجزاء كقولنا هذا العدد اما زايد واما ناقص او
مساوٍ ولكنه ليس زايداً ينتج فهو اما ناقص او مساوٍ
واما المنفصلة المانعة من الجمع فاستثناء عين كل واحد منها
ينتج نقيض الآخر كقولنا هذا الشئ اما شجر او حجر لكنه شجر
فهو ليس بحجر واستثناء نقيض كل واحد منها لا ينتج عين الآخر
والا لكذب العناد فى الانتفاء واما المنفصلة المانعة من الخلو

نقيض البواقى واستثناء نقيض كل واحد منها ينتج صح

فاستثناء نقيض كل واحد منهما ينتج عين الآخر والا لكذب
العناد في الانتفاء واستثناء عين كل واحد منهما لا ينتج
نقيض الآخر والا لكذب العناد في الثبوت ٥ فصل
في توابع القياس لا بد في كل قياس من مقدمتين
لانه لا بد فيه من معلوم يستدل به على المطلوب و
هو اما المقدم او نقيض التالي ان كان القياس استثنائياً
ولا بد فيه ايضاً من المقدمة الدالة على الملازمة فاذا
لا بد في هذا القياس من مقدمتين احديهما شرطية
دالة على الملازمة والاخرى وضع المقدم او رفع التالي
حتى ينتج المطلوب كقولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ولكن
النهار ليس بموجود فلا يكون الشمس طالعة هذا

اذا كان القياس استثنائياً اذا كان اقترانياً فالمعلوم
الذي يستدل فيه على المطلوب انما هو الحد الاوسط ولا
بد وان يكون له الى طرف المطلوب نسبة معلومة متى
عرفناها عرفنا المطلوب كما عرف في بيان الاشكال الاربعة
وبسبب ذلك يحصل مقدمتان وقد ذكرنا فيما قبل
ان القياس اما استثنائي واما اقتراني فاذا قد
ثبت ان كل قياس لا بد فيه من مقدمتين لا ازيد
ولا انقص واما قياس الخلف فقد ذكرنا ان
حاصله راجع الى الاستدلال بامتناع لازم احد
النقيضين على امتناعه وبه على ان الحق هو النقيض
الآخر كقولنا لو كان بعض الانسان جماد لم يكن كل
انسان حيواناً لان لا شيء من الجماد انسان لكن كل

انسان حيوان فيلزم ان لا يكون احد من الحيوان جمادا او كان قياس الخلف مركبا من قياسين احدهما استثنائى والآخر اقترانى دال على الملازمة كما ذكرنا فى البراهين التى تبين به النتايج وطريق رد الخلف الى المستقيم ان تاخذ نقيض التالى المحال وتقرنه بالمقدمة الصادقة فينتج الى الشكل المستعمل فيه الخلف كقولنا فى هذا المثال كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان بجماد ولا شئ من الانسان بجماد وهو المطلوب الاول ه واما

المطلوب الاول عين الاستقامة وان كان لا يجب ان يوترح

الدور فهو ان تاخذ مقابل النتيجة بالضد او بالنقيض وتضيفه الى احد المقدمتين فينتج مقابل الآخر كقولنا فى هذا المثال كل انسان جماد ولا شئ من الحيوان بجماد فينتج من الشكل الثانى لا شئ من الانسان بحيوان وهو

مقابل الصغرى فى القياس الاول واما العكس فهو ان تاخذ النتيجة وعكس احدى المقدمتين قياسا على انتاج الآخر كقولنا فى المثال الاول كل حيوان انسان وهو عكس احدى المقدمتين وان كان كاذبا ولا شئ من الانسان بجماد فلا شئ من الحيوان بجماد المقدمة الاخرى فى المثال الاول وهى فى ان الذى لا يمكن ان يكون مطلوبا بالبرهان لثبت له بمجرد معرفته كقولنا كل انسان حيوان ضاحك وكل ضاحك ناطق وكل انسان ناطق وقد كان حاصلا له هذا المطلوب بمجرد معرفة الانسان وبعين هذا الوجه يلزم ان لا يكون الحد التام مطلوبا بالبرهان ايضا لان حد الشئ لا بد من معرفته عند معرفة ذلك الشئ والا لم يكن

منه كون الشئ مقوما للشئ لان مقوم الشئ بين الثبوت لذلك الشئ وبين الثبوت للشئ لا يمكن ان يكون ثبوته له مطلوبا بالبرهان صح

ذلك الشئ معلوما كقولنا كل انسان ضاحك وكل
ضاحك حيوان ناطق فكل انسان حيوان ناطق وقد
كان هذا المطلوب له حاصلا بمجرد معرفة الانسان وايضا
يلزم ان لا يكون الجزئ مطلوبا بالبرهان ضرورة حصوله
بمجرد معرفة الاصغر كقولنا زيد هذا وهذا ابو عبد الله
فزيد ابو عبد الله لاتحاد هذه الالفاظ في المفهوم والمعلو
وهو ذلك الشخص المشار اليه لان اسماء الاعلام بمنزله
الاشارات الى المسميات اما في صورة اخرى يمكن ان
يكون مطلوبا كقولنا هذا مشار لذلك وذاك مساو
لاخر فهذا مساو لاخره وكقولنا هذا الجسم فيه
سواد وكل سواد لون فهذا الجسم فيه لون وكقولنا
الدرة في الحقه والحقه في الصندوق اما لا يطرد لانه

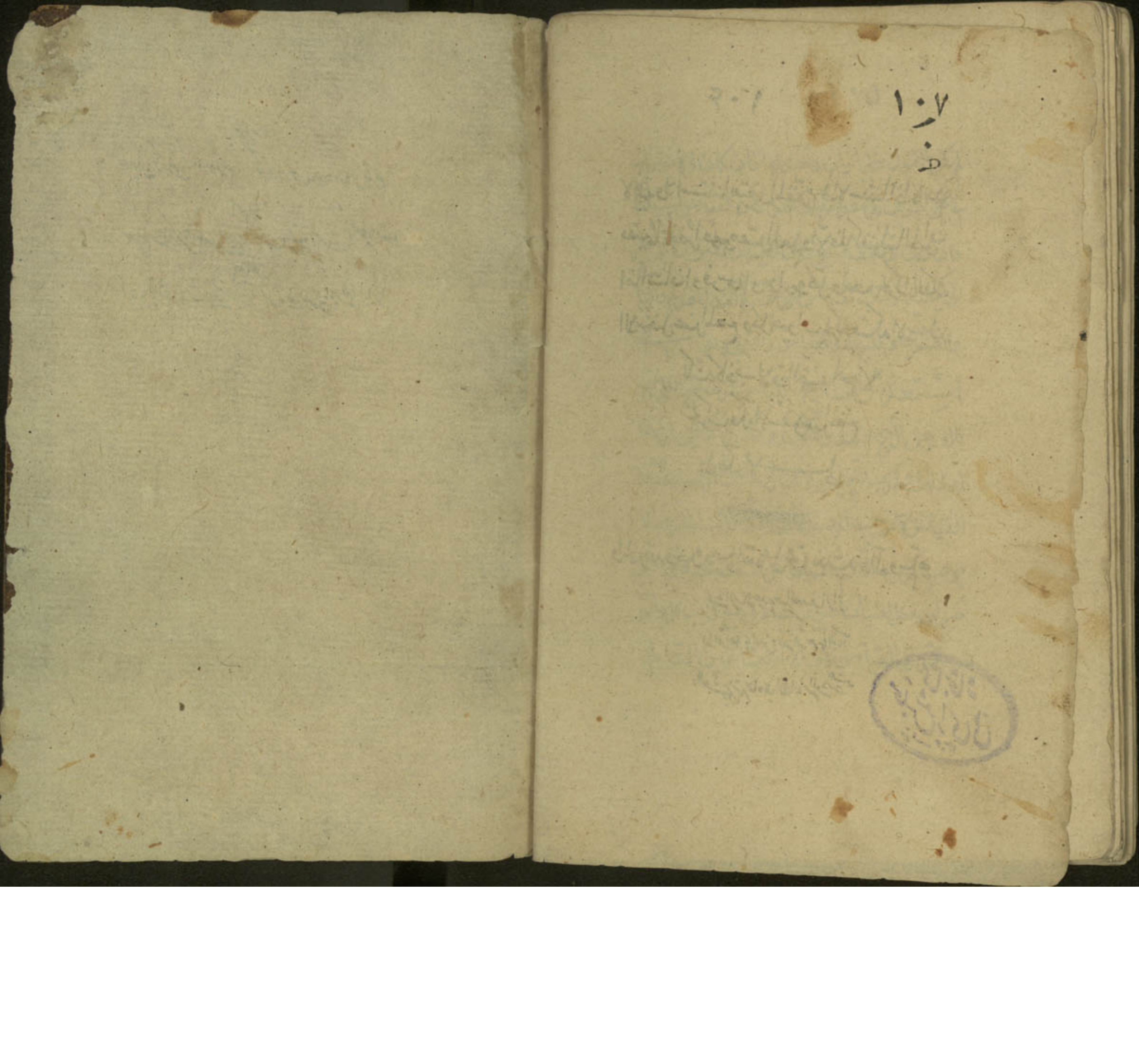
لصدق ان يقال السواد مخالف للبياض والبياض مخالف
للسواد مع انه لا يصدق ان يقال السواد مخالف للسواد
لكن المطلوب هاهنا ليس هو الجزئ بل صفه مساويه
لاخر في انتساب المقدمات مع طرف المطلوب ولطلب
كل ما يمكن حمله على كل واحد منهما من الكليات الخمس على
احد الانحا المذكورة في الاشكال الاربعة فان حصل
المحمولات على هيئة شكل من الاشكال الاربعة فقد حصل
المطلوب من ذلك الشكل كقولنا كل كاتب انسان
او حيوان او ناطق او ضاحك او متحرك وكل متحرك
جسم وقس على هذا طريق تركيب القياس اما طريق
تحليله وضع المطلوب اولا ثم انظر في القول الذي
جعل منتجا له فان لم تجد فيه مقدمة تشارك المطلوب

لم يكن القول منتجا وان وجدتها فان كان الاشتراك
في كلي الجزئين في مقدمة واحدة كان القياس استثنائيا
وان كان في المقدمتين كان القياس اقترانيا ثم انظر
الى كيفية تركيب القياس حتى تتميز لك المقدم والتالي
والصغرى والكبرى والقياس والنتيجة

في استعذار النتاج القياس الذي ينتج الكلي ينتج
بالعرض الذي عنده وعكسه وعكس النقيض ان كان
له ذلك وكذب النقيض لا محالة في ان كذب مقدمات
القياس لا توجب كذب النتيجة لان كذب الملزوم لا
يوجب كذب اللازم كقولنا كل انسان حجر وكل حجر
حيوان فكل انسان حيوان صادق مع كذب كل واحد
من مقدمتي القياس لان الاستثناء عين التالي

لا ينتج ولا استثناء نقيض المقدم في الاستثناء اذا كان
تقسيما منحصرا فهو مفيد للعلم والا فلا كقولنا الحيوان
اما انسان او فرس او حمار وكل واحد يحرك الفك
الاسفل عند المضغ وكل حيوان يحركه فكه الاسفل
لكنه كاذب لان التمساح لا
يحرك فكه الاسفل عند المضغ
بل فكه الاعلى

والحمد لله وحده وصلى الله على محمد نبيه واله وسلم
تمت الرسالة على يد عبد الضعيف الراجي
الى الله محمد امين وفقه الله تعالى السادس
والعشرين من شهر جمادي الثاني من الود[illegible] عشر





باسم ورشد

کرم کن که هر کس که دارد کرم   کرم در جهان داردش محترم

باسم ایاز

سهل است اگر دل مصیبت دیده   اسباب نموده است کم سفوات

باسم اختیار

کردی آشفته و شیدا همه شیدا ایاز را   ساختی بدر و پابند و طلا پا ایاز را

